المقدمة

الحمد لله الذي أرسل سيدنا محمدا -ﷺ- لتستنير به البشرية، فكان بحق خير البرية، فصلِّ اللهم عليه صلاةً ابدية، وعلى آله واصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ، ذرية بعد ذرية ، اما بعد :

اللهم اجعلنا على سبيله سائرين، ولأثره مقتفين، وبهديه مهتدين ولسنته خادمين.

وما هذا البحث البسيط إلا تعبيراً عن محبتنا لهذا النبي الأمين ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، لنبين اتباعنا لأثره الرصين مقتبسين من نور نبوته وإرثه الثمين ، ومبرزين لأهمية علم الإسناد والجرح والتعديل في صحة المرويات وما أُثر عنه ــ ﷺ ــ ، من خلال دراسةٍ لمنهجِ عالمٍ من علماء الأمة الأفذاذ إلا وهو الامام العقيلي، وبيان أثر التفرد في تعليل المرويات عنده من خلال كتابه الضعفاء الكبير، ليكون عنوانه (**العقيلي ومنهجه في التعليل بالتفرد)** .

أهمية الموضوع: فلا يخفى على كل باحث ما لعلم الجرح والتعديل من اهمية، فهو الميزان الذي توزن به المرويات قبولا أو ردا من خلال معرفة أحوال الرجال وما يتعلق بذلك من أمور أخرى .

ولهذا العلم كتب قد جمعت أقوال الأئمة، وبهذه الأقوال يُعلم صفات الرواة وضبطهم وحفظهم وما يتبع ذلك مما هو ضروري في هذا العلم ، ومن هنا تبرز هذه الاهمية، إذ يتوقف عليه العمل بأحد الوحيين اللذين هما أصل الدين و مصدر التشريع ، وقد كتب به العلماء الأفذاذ كتبا كثيرة منهم من كتب في رجال البخاري ومنهم من كتب في رجال مسلم ومنهم من كتب في رجال الكتب الستة ومنهم من كتب في الثقات ومنهم من كتب في الضعفاء.

سبب اختيار الموضوع: وممن كتب في الضعفاء، الحافظ العقيلي، فألف في ذلك كتابا اسماه الضعفاء الكبير أورد فيه أكثر من ألفي ترجمة، مما جعل لهذا الكتاب مكانة عند أهل الجرح والتعديل، فقد أنتفع به خلق كثير وتداوله العلماء وطلبة العلم، ولكن لما كان عمل البشر عرضة للخطأ والنسيان فقد تكلم فيه بعض العلماء وفي حكمه على بعض الرجال ، فأردنا أن نجعل كتابه هذا ضمن دراسةٍ علمية بعد الاستعانة بالله ، للوصول إلى إنصاف هذا العالم الجليل وإعطائه ما يستحقه من الاجلال والتوقير والعدل والانصاف لِمَا قدمه من خدمة للدين واهله، و لم نتناول كتابه بشكل عام وإنما قمنا بدراسة منهجه في موضوع التفرد وما حكم به على الرواة من أحكام بعد أن ثبت لديه تفردهم في مروياتهم ، وإن كنا قد فوجئنا أثناء البحث أن الحافظ العقيلي لم يستخدم لفظة (تفرد) أو ما تفرع عنها ، وإنما لفظه في التفرد هو (لا يتابع عليه) أو غيره مما بيناه مفصلا في موضعه .

منهج البحث : وقد انتهجنا منهج اهل العلم من علماء الجرح والتعديل، من خلال تتبع وجمع أراء أهل الصنعة في هذا المجال وأقوالهم في كل راوي.

وبعد استقراء جميع تراجم العقيلي في كتابه الضعفاء تبين ان الفاظ التفرد التي استعملها العقيلي في تضعيف الرواة منها ، قوله :(لا يتابع عليه) و(لا يعرف إلا به) وغيرها ، فتحصَّل لي عدد كثير من الرواة، والذين بلغوا أكثر من ستة مائة راوٍ اطلق بحقهم هذه الالفاظ والتي اراد بها تضعيفهم .

فبعد دراسة أولية فاحصة لهؤلاء الرواة من خلال جمع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم تبين أنهم على ثلاثة أقسام :

القسم الأول:الثقات من رواة الكتب الستة، بل منهم من اتفق العلماء على توثيقه.

والقسم الثاني: دون ذلك ممن لم ينزلوا عن درجة القبول والاحتجاج بروايتهم.

والقسم الثالث: هم الضعفاء المتفق على تضعيفهم بين العلماء .

فكان عملنا على النحو الآتي :

١- قام البحث على القسمين الاولين ــ الثقات والصدوقين ــ دون القسم الثالث ــ الضعفاء ــ، لان الاخير لايحتاج الى دراسة وتحقيق .

٢-جعلنا لكل قسم من القسمين المخصصين للدراسة مطلبا خاصا به.

٣-انتقينا نماذج من القسمين لابيّن من خلالها منهج العقيلي في التضعيف بسبب التفرد.

٤-راعينا في انتقائنا لهذه النماذج ان يكون سبب التضعيف لهم هو التفرد فقط دون الاسباب الاخرى معه .

٥-اجتهدنا في اختيارنا لنماذج القسمين ــ الثقات والصدوقين ــ على ان لا يكونوا ممن نقل العقيلي تضعيفهم عمن تقدمه من أئمة الجرح والتعديل إلا نادرا.

٦-فعملنا على إيراد ترجمة الراوي المختار، وتعقبناه بقول العقيلي فيه ، ثم أقوال المعدلين له من العلماء ، وقد أهملنا قول من ترجم لهذا الراوي إذا كان خاليا من التعديل أو التجريح، ثم ختمنا بمناقشة الأقوال للخروج بحكم سويّ لهذا الراوي.

٧-ذكرنا رواية العقيلي الخاصة بصاحب الترجمة، والتي كان التضعيف بسببها، ثم قمنا بتخريجها لبيان موضع التفرد الذي ضُعِّف الراوي بسببه، فلربما ثبت التفرد أو لم يثبت.

٨-أما بالنسبة للحكم على الحديث فلم نتطرق إليه ولم نحكم على اي حديث، لأنه في غير مجال عملنا، وإنما الذي من عملنا، جمع طرق الرواية لبيان صحة ما أطلقه العقيلي على الراوي من التفرد أو عدمه .

المطلب الأول:

التعريف بالعقيلي:

أولا: اسمه وكنيته ونسبه:

قال الخطيب البغدادي: هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد بن صاعد بن العُقَيْلِي[١].

ومن العلماء مَن أكتفى بذكر جده الأول كما فعل صاحب كتاب فتح الباب فقال: (أَبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي)[٢] ، ومنهم من ذكر جده الثاني ـ محمد ـ كابن عساكر[٣] ، والمزي[٤] أما جدّه الثالث حماد فمحل اتفاق بين كل من ترجم له، أما جدُّهُ الرابع بعد حماد فقد ذكره السيوطي وسماه صاعد[٥] ، وذكر ابن قطلوبغاغيرَ جدِّه صاعد بعد حماد وسماه مدرك.

---

١) نظر: تاريخ بغداد ، تأليف : أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط١، لسنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م ، ٧/ ٣٣٨، والأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط ، تأليف: أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤١١ هـ ، ص ١١٠ ، وتاريخ دمشق ، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ) ، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر ، لسنة ١٩٩٥م ، ١/ ٣٦٣ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت:٧٤٢هـ) ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، مؤسسة البحث – بيروت ، ط١ ،لسنة ١٩٨٠ م ، ٣٣٢/١ .

٢) ينظر: فتح الباب في الكنى والألقاب ، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت: ٣٩٥هـ) ، تحقيق : أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي ، مكتبة الكوثر – السعودية – الرياض ، ط١ ، لسنة ١٩٩٦م ، ص ١٩٦.

٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٦٣/١ .

٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١/ ٢٥٤، ٣٣٢ .

٥) ينظر: طبقات الحفاظ ، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق : الشيخ زكريا عميرات ، ط١ ، لسنة ١٤٠٣هـ ، ص ٣٤٨ .

كنيته: فلم يختلف فيها أحد من العلماء وذلك والله أعلم لثبوتها عنه في كتابه الضعفاء ، فكثيرا ما يصدر كلامه في كتابه بقوله: (قال أَبو جعفر)[١]، وكذلك كنّاه بذلك تلامذته فقد ذكر صاحب كتاب فتح الباب كنيته فقال : (أَبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي) ، ثم قال (حدثنا عنه محمد بن نافع الخزاعي وكناه)[٢].

نسبه: فذكره كذلك في كتابه الضعفاء فقال:(قال أَبو جعفرالعقيلي)[٣]، والعُقَيْلِي بضم العين وفتح القاف وسكون المثناة التحتية فهو نسبة إلى عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر وهذا هو نسب الحافظ أبو جعفر محمد بن موسى العقيلي ، وذكر ابن عبد البرهذه النسبة ولم يذكر العقيلي مع أنه روى له في كتابه الإنباه على قبائل الرواة فقال : (وفي كعب بطون منهم عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة منهم أَبو رزين العقيلي فلم يذكر الحافظ مع أنه نقل عنه)[٤].

وأشار السمعاني في الأنساب الى هذه النسبة فقال: (هذه النسبة إلى عُقَيْل بن كعب بن عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر، والمشهور بها أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلِي الحافظ)[٥] .

---

١) ينظر: الضعفاء الكبير ، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ، (ت: ٣٢٢هـ) ،تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المكتبة العلمية ــ بيروت ، ط١ ، لسنة ١٩٨٤م ، ١/ ١٦، ١٨ ،٢٠، ٣١ ، ٣٣ .

٢) ينظر: فتح الباب في الكنى والألقاب ص ١٩٦.

٣) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/ ٣١٩ ، ١٢٢/٤ ، ٣٦٩ .

٤) ينظر: الإنباه على قبائل الرواة ، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، ط١ ، لسنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ص ٧٣ .

٥) ينظر: الأنساب ، تأليف: أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (ت: ٥٦٢هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، وآخرون ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، ط١ ، لسنة ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م ، ٩/ ٣٤١ .

وذكر هذه النسبة ابن الأثير، فقال في اللباب : (هذه النسبة إلى عُقَيْل بن كعب بن عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر، والمشهور بها أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلِي الحافظ)[١].

ثانيا: شيوخـــه :

أخذ العقيلي العلم عن شيوخ كثر وعلماء أفذاذ وروى الحديث والعلل عن الأئمة الحفاظ أمثال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري وممن تقدمهم كيحيى بن سعيد القطان، وعن عبد الرحمن بن مهدي وغيرهم، فقد أخذ علم الإمام أحمد من ابنه عبدالله وأخذ علم الإمام يحيى بن معين من تلاميذه كمحمد بن عثمان بن أَبي شيبة [٢]، وعبد الله بن أحمد [٣] ، وما من راوي ترجم له في الضعفاء إلا وذكرعن يحيى جرحا أو تعديلا وأخذ علم البخاري من تلاميذه كآدم بن موسى[٤]، وعبد الله بن أَحمد بن عبد السلام[٥]. وهؤلاء جملة من شيوخه على سبيل التمثيل لا الحصر وإلا فهم كثر فقد روى في كتابه نحو من ألف وخمسمائة حديث فاكتفيت بذكر شيوخه الذين ذكروا في كتب التراجم والسير والتواريخ ، وهم :-

١. يزيد بن محمد حماد العقيلي، جَدُّهُ لأُمِّهِ.
٢. أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن النسائي صاحب كتاب السنن.

---

١) ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، دار صادر – بيروت ٢/ ٣٥٠ .
٢) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٨٩ .
٣) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٩٠ .
٤) ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٨ .
٥) ينظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ٤٨ .

٣. محمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصائغ الكبير البغدادي نزيل مكة[١].

ثالثا: تلاميذه :

إنَّ للعقيلي رحمه الله شيوخا كثيرين ، كما تقدم في المطلب السابق ، وقد ارتحل وطاف في البلدان وجلس للتحديث في مكة وغيرها ، فأخذ عنه تلاميذ كثر أيضا ، إلا أن العلماء الذين ترجموا له لم يذكروا إلا طائفة يسيرة منهم ، وكذلك الشيوخ ، وغالبا ما يعبرون بقولهم :(وطائفة ، وخلقا كثيرا ، وغيرهم) ويكتفون بذكر بعضهم ولا يذكرونهم كلهم خشية الإطالة أو لأن تتبعهم في المسانيد والمصنفات والتراجم والكتب الأخرى مما يصعب إدراكه أو الإحاطة به ، وهذه أسماء بعض تلاميذه ممن نص أهل التراجم على أنهم أخذوا عنه أو ذكروهم من ضمن تلاميذه:

١- أَبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي.

٢- أَبو بكر محمد بن إبراهيم بن المُقْرِئ.

٣- يوسف بن أَحمد بن الدخيل[٢].

---

١) ينظر : تاريخ بغداد للخطيب ١٧٩/٦ ، وتهذيب الكمال ليوسف المزي ١/ ٣٢٨ ، ٤٧٥/٢٤ ، و تذكرة الحفاظ ٣/ ٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٣٧ ، و ٨٨/١٤ .

٢) ينظر : تاريخ علماء الأندلس ، تأليف: أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي ، المعروف بابن الفرضي (ت: ٤٠٣هـ) ، تحقيق : السيد عزت العطار الحسيني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، لسنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، التراجم (١٠٥) و(١٤٢) و(٢٥٥) و(٥٣٤) و(٦٩٨) و(٧٧١) و(٩٩٩) و(١٢٢٥) و(١٢٤٢) و(١٢٥٣) و(١٣٩٩) و(١٤٢٣) ، ١/ ٤٥، ٥٥،٩٦، ٢٠٩، ٢٦٩ ، ٢٩٥ ، ٣٨٢ ، ٢/ ٥٠ ،٥٦ ،٦١ ، ١١٤، ١٢٨، وتاريخ بغداد ، الترجمة (٦١)، ٩٢/٢ ، تاريخ دمشق لابن عساكر ، التراجم (١٨٦) و(٣٦٨١) ، ٥/ ٤١٢ ، ٣٤/ ٢٧، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٣٧ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ٣٦ ، تاريخ الإسلام للإمام الذهبي ٤٦٧/٧.

رابعا: رحلته في طلب العلم :

لم يتناول العلماء الذين ترجموا للحافظ العقيلي رحلته في طلب العلم ، ولم تذكر كتب التأريخ ولا كتب البلدان شيئا عن دخوله إلى المدن والبلدان أو مروره بها أو سكنه أو شيئا عن حياته أو رحلته في طلب العلم .

ولكن نستطيع القول بأن الحافظ تربَّى في بيت علم ودين فجَدُّهُ يزيد بن محمد بن حماد محدث سكن البصرة وحدث بها، وقد روى العقيلي عن جده في كتابه الضعفاء عدة أحاديث[١] ، وتردد بين مكة والبصرة كثيرا، إلى أن استقر في مكة سنة خمس وعشرين ومائتين وسكن بها حتى توفي فيها ، وقد نقل العقيلي عن جده فقال: (حدثني جدي قال حدثتا عارم سنة ثمان ومائتين فحججت سنة خمس عشرة ورجعت إلى البصرة وقد تغير عارم فلم اسمع منه بعد شيئا حتى مات ، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين)[٢] ، وقال أيضا: (قال جدي وحججت من قابل سنة خمس وعشرين ومائتين بعد موت عارم بسنة فلم ارجع إلى البصرة)[٣] ، وقد ترجم لجده صاحب كتاب فتح الباب فقال: (يزيد بن محمد ، أَبو خالد ، العقيلي ، حدث عن: حجاج بن نصير ، وابن رجاء ، نزل مكة ومات بها)[٤] ، والعقيلي قد أشار في كتابه إلى رحلته في طلب العلم ولكن لا نستطيع أن نجزم من خلالها متى بدأ؟ وفي أي سن ؟ ومَنْ أول شيخ أخذ عنه العلم ؟ وفي أي سنة سكن بغداد أو غيرها من الأمصار والمدن ؟ ولكن نعرف أنه رحل إلى مكة ومصر والري وروى عن شيوخها وقد سكن بغداد وأخذ عن شيوخها. وقد استفدنا ذلك منه حيث قال : (حدثنا أَحمد بن موسى الطرسوسي، ببغداد)[٥]،

---

١) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ١/٢٧٥،٢٤١،٢٣٥و٢/٨٠ ، ١٥٢ ،٢٢١،١٦٦، وغيرها.
٢) ينظر : المصدر نفسه ٤/ ١٢٢ .
٣) ينظر : المصدر نفسه ٤/ ١٢٢ .
٤) ينظر : فتح الباب في الكنى والألقاب ص ٢٩١ .
٥) ينظر : الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/١٣٥ .

وقال أيضا:(حدثنا حامد بن شعيب البلخي، ببغداد)[١]، وفيها أخذ عن عبد الله بن أحمد بن حنبل و أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة أبو بكر الحافظ البغدادي و أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو الحسن البغدادي ومحمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصائغ الكبير البغدادي و يعقوب بن إسحاق البغدادي ، ورحل إلى البصرة وأخذ عن شيوخها ولعل العقيلي كان من أهل البصرة فقد ترجم له ابن مَنْدَةَ ونسبه بصريا فقال:(أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي البصري)[٢] وقد حدثه بذلك بعض تلامذة العقيلي، ومن شيوخه الذين أخذ عنهم بالبصرة الحسن بن عبد العزيز المجوز البصري حيث قال العقيلي:(حدثنا الحسن بن عبد العزيز المجوز بالبصرة)[٣] ومن شيوخه البصريين محمد بن خزيمة بن راشد أبو عمرو البصري وعباس بن الفضل بن محمد بن بشر أبو الفضل البصري.

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم بمصر: جبرون بن عيسى المغربي ، وأَزهر بن زفر، وأَحمد بن محمد الْمَهْرِيّ، وإبراهيم بن لبيب، وأَحمد بن بكير حيث قال العقيلي:(ومن حديثه: ما حدثناه جبرون بن عيسى المغربي، بمصر)[٤] وقال ايضا: (حَدَّثَنِي أزهر بن زفر بمصر)[٥] وقال أيضا:(حدثنا أحمد بن محمد المهري، وإبراهيم بن لبيب، وأحمد بن بكير مصريون كلهم)[٦] .

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم بالري محمد بن سعيد بن بلج الرازي و محمد بن الفضل بن موسى القسطاني حيث قال العقيلي: (حدثنا محمد بن سعيد بن بلج

---

١) ينظر : المصدر نفسه ٤/ ٣٦٠ .
٢) ينظر : فتح الباب في الكنى والألقاب ص ١٩٦ .
٣) ينظر : الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ١٩١ .
٤) ينظر : المصدر نفسه ٣/ ١٣٨ .
٥) ينظر : الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ١٦٩ .
٦) ينظر : المصدر نفسه ٤/ ١١١ .

الرازي بالري)[١] ، وقال أيضا:(حدثنا محمد بن الفضل بن موسى القسطاني بالري)[٢]، وكذلك أحمد بن منصور النيسابوري أخذ عنه بالري فقال: (حدثنا أحمد بن منصور النيسابوري، بالري)[٣] ، وروى عن محمد بن مسلم بن وارة من كتابه إجازة من ابنه فقال:(ومن حديثه ما رأيته في كتاب محمد بن مسلم بن وارة الرازي وأخرجه إلي ابنه بالري)[٤]، وكذلك سمع فيها من حيث قال : (حدثنا سليمان بن داود القطان بالري)[٥] ، ومن شيوخه الذين أخذ عنهم بصنعاء محمد بن الحجاج بن يوسف حيث قال : (حدثنا محمد بن الحجاج بن يوسف الحميري بصنعاء)[٦] ، ومن شيوخه الذين أخذ عنهم بمكة عبد الله بن نصر الرملي إذ قال :(حدثنا عبد الله بن نصر الرملي، بمكة)[٧]، وإبراهيم بن محمد بن العوام القومسي[٨] ،وعيسى بن محمد المصيصي[٩] ، وعبد الله أحمد بن أبي ميسره [١٠] .

فالعقيلي أخذ عن علماء كثر، كما ذكرنا، منهم من أخذ عنه الحديث ومنهم من أخذ عنه علم العلل والتاريخ فكتابه كتاب علل وفيه نحو من ألف وخمسمائة حديث منها الصحيح ومنها الضعيف ولربما أشار إلى الصحيح منها في الكتب الأخرى إن كان الضعف في السند أو المتن .

---

١) ينظر : المصدر نفسه ١/ ٥٦ .
٢) ينظر : المصدر نفسه ١/ ١٩٠ .
٣) ينظر : المصدر نفسه ٣/ ٢٨٨ .
٤) ينظر : المصدر نفسه ٤/ ١١٣ .
٥) ينظر : المصدر نفسه ٤/ ٤١٤ .
٦) ينظر : المصدر نفسه ٤/ ٣٩٥ .
٧) ينظر : المصدر نفسه ١/ ٥٣ .
٨) ينظر : المصدر نفسه ١/ ٢٤٣ .
٩) ينظر : المصدر نفسه ٤/ ٢٤٦ .
١٠) ينظر : تكملة الإكمال ، تأليف : أبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: ٦٢٩هـ) ، تحقيق : د. عبد القيوم عبد رب النبي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١ ، لسنة ١٤١٠ هـ ، ٣/ ٥٢٠ .

خامسا: آثاره العلمية:

كل من ترجم للحافظ العقيلي أو ذكره في مصنفاته لم يذكر له من المؤلفات سوى كتاب الضعفاء الكبير، وهذا لا يعني التقليل أو الحطّ من شأن الكتاب، ولا تقليلا من علم صاحبه ، فالكتاب حافل بالتراجم فيه أكثر من ألفي ترجمة، وفيه نحو من الف وخمسمائة حديث مسند ، وفيه من أقوال الجرح والتعديل عن الأئمة الشيء الكثير بالسند إلى قائله ، وفيه التفصيل في رواية المختلطين ، ومن سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط ، وفيه بيان مدن المحدثين ، ومن أخذوا عنهم وأين أخذوا منهم ، ويذكر نسبة صاحب الترجمة ، وإن كان فيها اختلاف بَيَّنَهُ ، وفيه ذكر رحلات المحدثين، وفيه من التوارخ مالا بأس به .

ومن آثاره أيضا :

١. كتاب في الصحابة : ولكنه مفقود ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب فقال وهو يذكر أسانيد الكتب التي ينقل عنها: (ومن كتاب أبي جعفر العقيلي محمد بن عمرو بن موسى المكي في الصحابة، أجازه لي عبد الله بن محمد بن يوسف أبو الوليد عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني المكي عن العقيلي) [١] ،ثم نقل منه في مواطن كثيرة من كتابه الاستيعاب.

٢. كتاب في التاريخ اسمه (التاريخ الكبير): ذكره ابن عبد البر فقال في كتاب الانتقاء : (وذكر أَبو جعفر العقيلي في التاريخ الكبير) ثم

---

١) ينظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الجيل، بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ، التراجم (٤٥٢) و(٧٠٩) و(٧٨٦) و(١٠١١) و(١٤٥٥) و(١٦٠٣) و(١٦٥٢) وغيرها ، ١/ ٢٤ .

ذكر الحديث (أَكرموا قريشًا فإن عالمها يملأ الأَرض علما)[١] ، فسماه بالتاريخ الكبير فهل هو كتاب الضعفاء الكبير أم كتاب آخر علما أن الحديث الذي ذكره ابن عبد البر موجود في كتاب الضعفاء.

٣. كتاب العلل:وقد ذكره العقيلي فقال في ترجمة الهيثم بن الاشعث بعدأن اخرج حديثه:(وفيه اختلاف واضطراب، سنأتيه على تمامه في كتاب العلل إن شاء الله)[٢].

سادسا: ثناء العلماء عليه :

قال عنه ابن القيسراني : (أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي الحافظ)[٣] ، ونقل الذهبي عن القاضي أَبي الحسن بن القطان الفاسي قوله : (أَبو جعفر العقيلي ثقة، جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ)،وقال عنه الذهبي : (محمد بن عمرو بن موسى، العقيلي ،الإمام ، الحافظ الحبر أبو جعفر البغدادي، صاحب الجرح والتعديل ، وهو مشهور) ، وقال الصفدي فيه: (محمد بن عمرو بن موسى بن حماد أَبو جعفر العقيلي الحافظ، عداده في الحجازيين)[٤]، ونقل ابن قطلوبغا عن مسلمة بن القاسم قوله فيه: (كان عالماً بالحديث إماماً من الأئمة، عالماً بالتصنيف والتأليف، لم نَكْتُب عن أحد أوثق منه)[٥]، وكذلك ذكره السخاوي فيمن يحتج بقوله في الجرح والتعديل في كتابه (المتكلمون في الرجال) فقال :(ثم من بعدهم أَبو

---

١) ينظر : الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت ، ص ٨٣.

٢) ينظر : الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ٣٥١.

٣) ينظر : الأنساب المتفقة ص ١١٠، والأنساب للسمعاني ٩/ ٣٤١.

٤) ينظر : الوافي بالوفيات ٤/ ٢٠٤.

٥) ينظر : الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٤٤٦.

جعفر العقيلي)[١]، قال عنه السيوطي : (صاحب كتاب الضعفاء جليل القدر عظيم الخطر كثير التصانيف مقدم في الحفظ عالم بالحديث ثقة)[٢].

سابعا: وفاتـــه :

العقيلي عالم جليل ومحدث كبير دَرَسَ وعَلَّمَ وجَلَسَ للتحديث والفتيا وأفنى عمره في التعليم والتأليف ورَحَلَ وطَافَ في البلدان يبتغي الحديثَ، وجَالَسَ العلماءَ وأخذ عنهم فكان بحق العالم الرباني والمحدث الألمعي، وبعد تطواف وترحال أستقر في أشرف بقاع الأرض ، ليكتمل له العلم والعمل فكان العالم العامل الزاهد والناقد البصير فقد حفظ الحديث والعلل فصنف المصنفات النافعة ، فرحمه الله رحمة واسعة على ما قدم من خير كثير وعلم غزير ورثه من بعده تلامذته ليكون له علما ينتفع به وصدقة جارية بعد مماته إلى يوم القيامة وقد جاء في الحديث (العلماء ورثة الأنبياء)[٣]، وهكذا هي حياة العلماء .

وبعد أن استَقَرَّ في مكة وأمضى فيها أكثر من أحد عشرة سنة توفي العالم الحَبْرُ الهمام والنجم الساطع ، ولطالما حَلَّق في الافق وشع نوره ليضيء طرق الهدى للناس آخذا نوره من معين شمس النبوة ، وقد شهد جنازته العلماء وأهل الفضل وكثير من الناس وممن شهدها صاحب تاريخ مولد العلماء ووفياتهم فقال: (وفي سنة اثْنَتَيْنِ وَعشْرين وثلاثمائة من ربيع الأول توفّي أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن عَمْرو الْعقيلِيّ بِمَكَّة وَشهِدت جنَازَته ولم يذكر من

---

١) ينظر : المتكلمون في الرجال ، تأليف: شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت : ٩٠٢هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر – بيروت، ط ٤، لسنة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، ص ١١١.

٢) ينظر : طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٤٨.

٣) سنن الترمذي ، أَبْوَابُ الْعِلْمِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الفِقْهِ عَلَى العِبَادَةِ ، برقم : (٢٦٨٢) ٤/ ٣٤٦ ، وسنن أبي داود، أول كتاب العلم ، باب الحثِّ على طلب العلم ، برقم : (٣٦٤١) ، ٥/ ٤٨٥ ، وسنن ابن ماجه، أَبْوَابُ السُّنَّةِ ، بَابُ فَضْلِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَثِّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ، برقم : (٢٢٣) ، ١/ ١٥٠.

حضرها من العلماء)[١]، وممن ذكر وفاته الصفدي في كتابه الوافي بالوفيات بعد أن ذكر ترجمته فقال: (الْحَافِظ الْعقيلِيّ مُحَمَّد بن عَمْرو بن مُوسَى بن حَمَّاد أَبُو جَعْفَر ، توفّي سنة اثْنَتَيْنِ وَعشْرين وَثَلَاث مائَة)[٢] وقال ابن قطلوبغا: (قال مسلمة : أحمد بن عمرو بن موسى بن حماد بن مُدْرِك، أبو جعفر العُقَيْلي ، كان عالماً بالحديث إماماً من الأئمة، عالماً بالتصنيف والتأليف، مات بمكة لعشر خلون من ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة)[٣]، وذكر الذهبي وفاته في وفيات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة فقال: (وتوفي في هذه السنة محمد بن عَمْرو بن موسى بن حمّاد، أبو جعفر العُقَيْليّ الحافظ)[٤].

المطلب الثاني:

التعريف بالعلة:

أولا: العلة لغة : مصدر عَلَّ المتعدي فنقول: (عَلَّ)الإنسان علة إذا مرض، فيتعدى بِنَفْسِهِ، وَلَا يتعدَّى، والعِلَّةُ، بالكسر المرض، وحدثٌ يشغل صاحبه

---

١) ينظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ، تأليف: أبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربعي (ت: ٣٧٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الله أحمد سليمان الحمد ، دار العاصمة ــ الرياض ، ط١ ، لسنة ١٤١٠ هـ ، ٢/ ٦٥١ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب تأليف : أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد ابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط ،دار ابن كثير، دمشق – بيروت ، ط ١، لسنة ١٤٠٦ هـ ، ٤/ ١١٧.

٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٤/ ٢٠٤.

٣) ينظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١/ ٤٤٦.

٤) ينظر: تاريخ الإسلام ٧/ ٤٦٧ ، والعبر في خبر من غبر، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت ، ٢/ ١٧، وسير أعلام النبلاء ٢٣٨/١٥ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ٣٧ ، وديوان الإسلام، تأليف: شمس الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، لسنة ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م ، ٣/ ٣١٨.

عن وجهه، كأنَّ تلك العلَّةَ صارت شُغلاً ثانياً منَعَه شُغله الأول. واعتلَّ، أي مرض، فهو عليل ، وَالْجَمْعُ عِلَلٌ وعُلَّ الْإِنْسَانُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مَرِضَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْنِيهِ لِلْفَاعِلِ مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَيَكُونُ الْمُتَعَدِّي مِنْ بَابِ قَتَلَ[١] ،قال ابن فارس:الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ الْعَلَلُ، وَهِيَ الشَّرْبَةُ الثَّانِيَة وَالْأَصْلُ الْآخَرُ :الْعَائِقُ يَعُوقُ، وَالْأَصْلُ الثَّالِثُ: الْعِلَّةُ: الْمَرَض، وَصَاحِبُهَا مُعْتَلٌّ[٢].

ثانيا: العلة اصطلاحا: عرفها ابن الصلاح بأنها: (عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ) ، ثم عَرَّفَ الحديث الْمُعَلَّلُ فقال : (هُوَ الَّذِي اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا)[٣] ، وذكرها النوويفقال : (بأنها عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه، ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً وتدرك بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له)[٤] ، وقال ابن حجر في تعريف الحديث المعلل: (ما فيه

---

١) كتاب العين تأليف ، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د . مهدي المخزومي، د . إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، ١/ ٨٨ ، وجمهرة اللغة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت : ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط ١، ١٩٨٧م ، ١/ ١٥٦ ، وتهذيب اللغة ، تأليف : أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، (ت : ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١، لسنة ٢٠٠١م ، ١/ ٨٠ ، ولسان العرب ، تأليف : جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت: ٧١١هـ) ، دار صادر. بيروت ، ط٣ ، لسنة ١٤١٤هـ ، ١١/ ٤٦٧ ،

٢) ينظر : معجم مقاييس اللغة ، تأليف : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط ٢ ، لسنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، ٤/ ١٢– ١٤ .

٣) ينظر : معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بـ (مقدمة ابن الصلاح) ، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق : عبد اللطيف الهميم ، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية ، ط١ ، لسنة ١٤٢٣ هـ ، ص ١٨٧.

٤) ينظر : التقريب والتيسير للنووي، تأليف: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ، ٦٧٦هـ) ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ ، لسنة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ، ص ٤٤.

عِلَّـةٌ خَفَيّـةٌ قادحـةٌ)[١]، وَعرفهـا السـخاوي بقولـه : (عِبَـارَةٌ عَـنْ أَسْـبَابٍ ظَهَـرَتْ لِلنَّاقِـدِ فِيهَـا غُمُـوضٌ ـ عَـدَمُ وُضُـوحٍ ـ وَخَفَـاءٌ أَثَّـرَتْ وقَـدَحَتْ تِلْـكَ الْأَسْـبَابُ فِـي قَبُولِهِ)[٢] .

وعرفهـا السـيوطي فقـال : (وَالْعِلَّـةُ الخفيـة عِبَـارَةٌ عَـنْ سَـبَبٍ غَـامِضٍ خَفِـيٍّ قَـادِحٍ فِـي الْحَـدِيثِ، مَـعَ أَنَّ الظَّـاهِرَ السَّـلَامَةُ مِنْـهُ وَيَتَطَـرَّقُ إِلَـى الْإِسْـنَادِ الْجَـامِعِ شُـرُوطُ الصِّحَّةِ ظَاهِرًا)[٣].

فيتضـح مـن التعريفـات السـابقة أن العلـة التـي عرفهـا العلمـاء واشـترطوا فيهـا قيـد الغمـوض والخفـاء هـي العلـة الخفيـة لا الظـاهرة ، والتـي يُـرَدُّ الحـديثُ بسـببها مـع أن ظـاهر السـند الصـحة ، ويفهـم مـن تعـاريفهم أنهـم لـم يقصـدوا مـا كانـت علتـه ظـاهرة ، كالانقطـاع والتـدليس وغيرهـا ممـا لا يخفـى علـى مـن لـه أدنـى علـم بالحـديث وعلومـه ، والظـاهرة وأن سـماها العلمـاء علـة فليسـت هـي المـرادة فـي اصـطلاح العلمـاء الخـاص للعلـة ، لاشـتراطهم فـي تعريفهـا قيـد الخفـاء والغموض.

وهـذا مـا قـرره الحـاكم فقـال : (وَإِنَّمَـا يُعَلَّـلُ الْحَـدِيثُ مِـنْ أَوْجُـهٍ لَـيْسَ لِلْجَـرْحِ فِيهَـا مَـدْخَلٌ، فَـإِنَّ حَـدِيثَ الْمَجْـرُوحِ سَـاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّـةُ الْحَـدِيثِ، يَكْثُـرُ فِـي أَحَادِيـثِ الثِّقَـاتِ أَنْ يُحَـدِّثُوا بِحَـدِيثٍ لَـهُ عِلَّـةٌ، فَيَخْفَـى عَلَـيْهِمْ عِلْمُـهُ، فَيَصِـيرُ الْحَـدِيثُ مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ)[٤].

---

١) ينظر : نزهة النظر في توضيح نخبة في مصطلح أهل الأثر ، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، سفير ـ الرياض، ط ١ ، لسنة ١٤٢٢هـ ، ص ٧٠.

٢) ينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ٢٧٥.

٣) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة ، ١/ ٢٩٥.

٤) معرفة علوم الحديث ، تأليف : أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق : السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ٢ ، لسنة ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م ، ص ١١٢.

وقال الحافظ ابن حجر في النكت بعد أن ذكر كلام الحاكم :(فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلا معلولا، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولا أو ضعيف وإنما يسمى معلولا إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك ، وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود)[١].

ولكن مما يعكر صفو ما قرره الحافظ ابن حجر قول ابن الصلاح فقد قال في معرض كلامه على الحديث المعلل:(ثُمَّ اعلمْ أَنَّهُ قدْ يُطلقُ اسمُ العِلَّةِ على غيرِ ما ذكرناهُ من باقي الأسبابِ القادحةِ في الحديثِ الْمُخرِجةِ لهُ مِنْ حالِ الصِّحَّةِ إلى حالِ الضَّعْفِ، المانعةِ مِنَ العملِ بهِ، على ما هو مُقتضى لفظِ العِلَّةِ في الأصلِ ، ولذلكَ تجدُ في كتبِ علَلِ الحديثِ الكثيرَ مِنَ الجرحِ بالكذبِ، والغفلَةِ، وسوءِ الحفظِ، ونحو ذلكَ مِنْ أنواعِ الجرحِ)[٢].

وقد أجاب الحافظ على هذا الإيراد فقال : (مراده بذلك أن ما حققه من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولا اصطلاحا ، إذ المعلول ما علته قادحة خفية والعلة أعم من أن تكون قادحة او غير قادحة خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: وإنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل)[٣].

ويفهم من كلام الحافظ أن العالم إذا أطلق على حديث ما أنَّه معلٌّ فلا يحمل كلامه على التعريف الاصطلاحي إلا إذا كانت علته خفية قادحة ، وإلا فهو معلٌّ غير اصطلاحي أي من حيث اللغة ؛ فاللغة أعم من

---

١) ينظر : النكت على كتاب ابن الصلاح، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، لسنة ١٤٠٤هـ ،٢/ ٧١٠.

٢) ينظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٠- ١٩١.

٣) ينظر : النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٧٧١.

الاصطلاح ولكن ليس دائما ، ولهذا أيَّدَ الحافظُ كلامَه بكلام الحاكم وهو واضحٌ جداً.

وأجاب الحافظ ابن حجر على هذا ايضا فقال: (وأما قوله: وسمى الترمذي النسخ علة هو من تتمة هذا التنبيه، وذلك أن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسنادا ومتنا طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمى المنسوخ معلولا اصطلاحا كما قررته)[١]، فنفى التلازم بين التسمية والإطلاق وبين الاصطلاح وهذا غاية في التحرير والتحقيق غفل عنه كثير من الناس ، وبهذا التقرير الذي قدمناه تتضح معالمُ العلةِ ومفهومُها بكلام الأئمةِ الأعلامِ من اشتراط قيد القدح والخفاء .

المطلب الثالث:

تعريف التفرد:

أولا: التفرد لغة : مصدر تفرَّد وهو ثلاثي مزيد بحرفين ووزنه تفعَّل أصله من الثلاثي المجرد فَرَدَ، وقال الخليل:(الفَرْدُ ما كانَ وحدَه، يقال: فَرَدَ يَفرُدُ، وانفَرَد انفِراداً. وأفرَدْتُه: جَعَلْتُه واحداً)[٢] ، وقال ابن فارس: (الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى وُحْدَةٍ،مِنْ ذَلِكَ الْفَرْدُ وَهُوَ الْوَتْرُ، وَالْفَارِدُ وَالْفَرْدُ: الثَّوْرُ الْمُنْفَرِدُ، وَظَبْيَةٌ فَارِدٌ:انْقَطَعَتْ عَنِ الْقَطِيعِ،وَكَذَلِكَ السِّدْرَةُ الْفَارِدَةُ،انْفَرَدَتْ عَنْ سَائِرِ السِّدَرِ)[٣].

ومن معنى الوحدة في اللغة وعدم وجود ثاني مشارك له في الأمر، أُخِذَ المعنى الاصطلاحي ، إذ الفرد في الاصطلاح ما جاء بسند واحد فلم

١) المصدر السابق نفسه ٢/ ٧٧١.
٢) العين ٨/ ٢٤.
٣) ينظر: مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٠.

يشاركه فيه ثاني، ومتى شاركه آخر ـ بمتابعة ـ في خبره ، زال عنه التفرد والوحدة .

ثانيا: التفرد اصطلاحا: قال ابن الصلاح بعد أن قسم التفرد إلى: فرد مطلق، فرد نسبي، فالفرد المطلق: (وهو ما ينفردُ به واحدٌ عن كُلِّ أحدٍ)[١].

ومعنى التعريف: (هو ما يَنْفَرِدُ به راوٍ واحد عن جميع الرواة ، وهذا التعريف يشمل كلا النوعين) ، وتبعه على ذلك العراقي في شرح ألفيته [٢] .

وقال النووي في تعريفه : (هو ما يَنْفَرِدُ به راوٍ عن جميع الرواة)[٣] ، وعرفه الذهبي فقال: (هو ما ينْفَرِدُ به الراوي إسناداً أو متناً، أو ما يتَفَرَّدُ به عن شيخٍ معيَّن)[٤] ، وعرفه ابن حجر بقوله : (ما يَتَفَرَّدُ بِرِوايَتِهِ شَخْصٌ واحِدٌ في أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ)[٥] ، ثم أخذ يبين أقسامه فقال: (والأوَّلُ: الفَرْدُ المُطْلَقُ ، والثَّانِي: الفَرْدُ النِّسْبِيُّ سُمِّيَ نسبيّاً لكونِ التفرُّدِ فيهِ حصلَ بالنسبةِ إلى شخصٍ معيَّنٍ)[٦] ، وقال السخاوي : (وهو ما تفرد الراوي به عن جميع الرواة ولو تعددت الطرق إليه) ، وقال أيضا: (وَهُوَ ما يَنْفَرِدَ بِهِ

---

١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٤.

٢) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١/ ٢٦٨.

٣) ينظر: التقريب والتيسير للنووي ص ٤٣

٤) ينظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق : عبد الفتاح أبي غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط ٢، لسنة ١٤١٢هـ ، ص ٤٣.

٥) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص ٥٤.

٦) ينظر: المصدر نفسه ، ص ٦٥، ٦٦.

الـرَّاوِي الْوَاحِـدُ عَـنْ كُـلِّ أَحَـدٍ مِـنَ الثِّقَـاتِ وَغَيْـرِهِمْ)[١]، وقـال زكريـا الأنصـاري: (وهوَما يَنْفَرِدَ بهِ راوٍ واحدٌ عَنْ كُلِّ أحدٍ)[٢].

وقد ذهب كثير من العلماء إلى عدم التفريق بين الفرد والغريب اصطلاحا ، فيذكرون عند تعريف الفرد تعريف الغريب أو العكس ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: (والغَرِيبُ والفَرْدُ مُترادِفانِ لغةً واصْطِلاحاً؛ إلاَّ أَنَّ أَهْلَ هذا الاصطِلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كَثْرَةُ الاستِعمالِ وقِلَّتُهُ، فالفرْدُ أَكْثَرُ ما يُطْلِقونَهُ على الفَرْدِ المُطْلَقِ ، والغَرِيبُ أَكثرُ ما يُطْلِقونَهُ عَلى الفَرْدِ النِّسْبيِّ)[٣].

فالغريب: هو ما لم يجئ إلا من طريق واحد، وكذلك الفرد، وأول من اشتهر باستعماله الترمذي في جامعه، فكثيراً ما يقول: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه أو من حديث فلان[٤] ، أو تفرد به فلان وإن رواه عنه جماعة [٥] ، بل ربما جمع بين اللفظين فقال : (هذا حديث غريب تفرد به

---

١) ينظر: التوضيح الأبهر ، تأليف: شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق : عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أضواء السلف، ط ١، لسنة ١٩٩٨م، ص٤٧ ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ٢٦٨.

٢) ينظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تأليف: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت: ٩٢٦ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف همميم ، وماهر الفحل ، دار الكتب العلمية، ط ١، لسنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، ١/ ٢٥٧ .

٣) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ٦٥ ، ٦٦.

٤) ينظر: الجامع الكبير المعروف بـ (سنن الترمذي) ، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي،(ت:٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي- بيروت، لسنة ١٩٩٨م،برقم (١٠٦) و(٢٦٩) و(٣٣٤) و(٤١٩) و(٤٢٣) و(٤٣١) و(٤٣٥) و(٤٤٧) و(٥٤٢)، ١/ ١٦٧، ٣٥٧، ٤٣٦، ٥٤٢، ٥٤٨، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٧٠، ٦٧٨.

٥) ينظر: سنن الترمذي ، برقم (٥٥٤) و(١٩٧٢) و(٣٣٨٦) ، ١/ ٦٩١ ، ٣/٤١٦، ٥/٣٢٨.

عمر بن الرماح لا يعرف إلا من حديثه)[١] ، وقد يقول: (له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليه)[٢].

وهذا ما قرره الدكتور صبحي الصالح فقال:(وبين الفرد والغريب رابط مشترك وهو مفهوم التفرد، وقد سَوَّغَ هذا الرابط لبعض العلماء أن يحكموا بترادف الفرد والغريب، فانشؤوا يقولون: تفرد به فلان تارة، وأغرب به فلان تارة أخرى، وهم يقصدون شيئًا واحدًا)[٣].

المطلب الرابع:

علاقة التفرد بالعلة:

إذا رجعنا إلى كلام ابن الصلاح يتبين ان التفرد من طرق معرفة العلة، وهذا نص كلامه وهو يتحدث عن الحديث المعلَّل ، إذ قال : (وَيُسْتَعَانُ عَلَى إدْرَاكِهَا بِتَفَرُّدِ الرَّاوِي وَبِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ، مَعَ قَرَائِنَ تَنْضَمُّ إلَى ذَلِكَ تُنَبِّهُ الْعَارِفَ بِهَذَا الشَّأْنِ عَلَى إرْسَالٍ فِي الْمَوْصُولِ، أَوْ وَقْفٍ فِي الْمَرْفُوعِ، أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ وَهْمِ وَاهِمٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ، بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ، فَيَحْكُمُ بِهِ، أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ مَا وُجِدَ ذَلِكَ فِيهِ)[٤].

وقال الحافظ العراقي: (وتدركُ العلةُ بتفردِ الراوي، وبمخالفةِ غيرِهِ له، مع قرائنَ تنضمُّ إلى ذلك)[٥] .

---

١) ينظر : سنن الترمذي ، برقم (٤١١) ، ١/ ٥٣٣.

٢) ينظر : المصدر نفسه ، برقم (٢١٣٣) و(٢٢٦٦) و(٢٥٤٤) ٤/ ١١ ، ١٠٠، ٢٦٣.

٣) ينظر : علوم الحديث ومصطلحه، تأليف: د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط ١٥، لسنة ١٩٨٤ م ، ١/ ٢٢٦.

٤) ينظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٧ ، ١٨٨.

٥) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ١/ ٢٧٥.

وقال الزرقي: (والسبب الباعث على إعلالهم للمرويات التي ظاهر سندها الصحة هو: الغرابة؛ وسبب هذا الاستغراب أمران هما: المخالفة والتفرد)[١].

وفي دراسة تَجَدُّدِية لعلم العلل يذكر فيها الباحث أن التفرد من أسباب العلة الخاصة بعد أن ذكر الأسباب العامة فقال:(والتفرد بحد ذاته ليس علة في الخبر، وانما يكون أحيانا سببا من أسباب العلة، اذا لم يكن الراوي مبرزا في الحفظ، فالتفرد قد يلقي الضوء على وجود العلة)[٢].

فالتفرد أذن هو كاشف عن وجود علة قد يردُّ الحديث بسببها ،وهو كذلك مانع يمنع من الحكم بصحة الحديث ، وقد ذكر صاحب قواعد العلل التفرد ضمن القرائن الخاصة التي تكشف عن وجود علة غالبا فقال: (التفرد وهذه القرينة لا تَرِدُ في الاختلاف بين الرُّواة، بل تَرِدُ في الحديث الفرد الواحد الذي لا طرق له أخرى) ... إلى أن قال: (ومن أكثر الحفَّاظ تعليلاً بها الإمام البخاري، فهو كثيْراً ما يقول في كتبه: (لا يتابع عليه) مع عدم ذكر أي اختلاف على الرُّواة)[٣] .

وفي دراسة حديثة لمنهج الدارقطني في تعليل الحديث يطلعنا الباحث على أن التعليل بالتفرد من أكثر ما يعلل به الإمام الدارقطني الحديث فقال: (ولقد أكثر الإمام الدارقطني التعليل بالتفرد للدلالة على الخلل في الأخبار ويشير إلى تفرد بعض الرواة في الرواية ولم يشاركه فيها أحد، ويطلق لفظة التفرد كما ذكرنا من قبل على رواية الثقة والضعيف)[٤]، إذاً، تعليل المرويات

---

١) ينظر : قواعد العلل وقرائن الترجيح، تأليف : عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي ، دار المحدث ، ط ١، ١٤٢٥ هـ ، ص ٣٩ ، أصل هذا الكتاب جزء من رسالة "دكتوراه" نوقشت بالجامعة الإسلامية بالرياض .

٢) ينظر : أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ص ٣١.

٣) ينظر : قواعد العلل وقرائن الترجيح ص ٩٩.

٤) ينظر : منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل ، أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير، تأليف: أبي عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، دار المحدثين ، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م ، ص ٣٠٩ ، أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير .

بالتفرد ليس بدعا من الحديث بل هو أمر تواطأ عليه الأئمة، بل قد يطلقون على الرواية التي فيها تفردٌ النكارةَ فقد ذكر ذلك ابن الصلاح في مقدمته فقال: (وإطلاقُ الحكمِ على التفرُّدِ بالرَّدِّ أو النكارةِ أو الشذوذِ، موجودٌ في كلامِ كثيرٍ مِنْ أهلِ الحديثِ)[١].

وكذلك الحافظ بن حجر فقال : (وهذا ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده)[٢].

فقد سبق العقيليَ غيرُهُ من الأئمة في تعليل الحديث بالتفرد فتضعيف العقيلي للأحاديث بالتفرد ليس بجديد، بقي أن نقول: فما هي الالفاظ التي أستخدمها الأئمة في الاشارة للتفرد؟

أما الإمام البخاري فقد تقدم قوله في التفرد فيقول: (لا يتابع عليه)[٣] ، وكذلك ابن عدي فكثيرا ما يقول عند تعليله الحديث بالتفرد: (لا يتابع عليه)[٤] ، وهذا الحافظ ابن رجب في شرحه على علل الترمذي وهو من اهل الاستقراء التام يقول : (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه ،

---

١) ينظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٧٠.

٢) ينظر : النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٦٧٤.

٣) ينظر: التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق : محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن ، ١/٢٣٠، ٣٥٧، ٤٣٠ ، ٢/ ٩٢، ٩٣ ، ٣/ ١٦، ٦٠، ١٣٣، ١٤٤، ١٨٩، ٢٠٢،٢٠٦.

٤) ينظر : الكامل في ضعفاء الرجال ، تأليف: أبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، وعبد الفتاح أبو سنة ، والكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ، ط١ ، لسنة ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧ م ، برقم (٢٣) و(٣٤) و(٧٢) و(٧٤) و(٧٥) و(٨٩) و(١١٠) و(١٢١) و(١٣١)و (١٥٠) و(١٦٠) و(١٦٩) ، ١/ ٣٠٥ ، ٣١٨، ٣٩٤ ، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤١٨ ، ٤٣٧، ٤٦٣، ٥٠٣، ٥٢٣، ٥٤٥، ٥٥٣.

ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه)[1].

المبحث الثاني:

الرواة الذين ضعفهم العقيلي بسب التفرد:

المطلب الأول:

ألفاظ العقيلي في التفرد ودلالتها:

ذكرت في المطلب السابق جملة من ألفاظ التفرد عند العلماء ، والتي استخدموها في مصنفاتهم الحديثية أو في كتب الرجال، وهي تختلف من عالم إلى آخر، ولو اطلعنا في كتب الرجال لوجدنا ان هناك من استخدم لفظة (تفرد) كثيرا مع قربه من الحافظ العقيلي، وهو الامام الأزدي من علماء القرن الرابع، وقد أكثر منها في كتابه (المخزون في علم الحديث) بل لم يستعمل غيرها فقد ذُكِرت في كتابه أكثر من مائتي مرة ، ومنهم من استعمل لفظة (لا يتابع عليه) كالبخاري بضع وستين مرة ، ولم يستخدم لفظة (تفرد) مطلقا ، وابن عدي وقد استخدم لفظة تفرد (تفرد) بضع وعشرين مرة ، واستخدم لفظ (لا يتابع عليه) بضع وثلاثين و مائتين مرة ، أما العقيلي فلم يستعمل لفظة (تفرد) مطلقا ، بل استعمل لفظة (لا يتابع عليه) أكثر من أربعمائة مرة واستعمل لفظة (لا يعرف إلا به) تارة مفردة وتارة مقرونة مع اللفظ السابق فيقول(لا يتابع عليه و لا يعرف إلا به) واستخدم

---

١) ينظر : شرح علل الترمذي ، تأليف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، ط١، لسنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، ٥٨٢/٢.

لفظة (لا يحفظ إلا عنه) او ما شابهها على قلة ، فالعقيلي اعتمد كليا على لفظ (لا يتابع عليه) وجعله لفظا صريحا في دلالته على التفرد ، أما غيره فاستخدمه بقلة أو مقرونا مع اللفظ الصريح ، وغالبا ما يقرن لفظ (لا يتابع عليه) مع اسم الراوي ، ثم يذكر الالفاظ غير الصريحة ضمنا ، وقد جعلنا الفاظ التفرد عند العقيلي ،على مطلبين ،الاول الالفاظ الصريحة ، والثاني الالفاظ غير الصريحة ، معتمدين في ذلك التقسيم استعمال العقيلي لها قلة وكثرة ، ولأن لفظ (لا يتابع عليه) واضح الدلالة في التفرد مع عدم إرادة غيره من الألفاظ الاخرى ، التي تحتمل التفردَ وغيرَه كلفظ (لا يعرف إلا به) فقد يراد به التفرد ، وقد يراد به قلة مرويات الراوي .

أولا: ألفاظ صريحة في التفرد:

تقدم قريبا كلام ابن رجب في استخدام أكثر الأئمة المتقدمين لفظ (لا يتابع عليه) إشارة منهم إلى التفرد وهذا نص كلامه حيث قال:(وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنَّه لا يتابع عليه)[1] ، وهذا اللفظ استعمله الحافظ العقيلي كثيرا في كتابه ، وبعد تتبع هذه الألفاظ في مظانها تبين أنه حيث أطلقها أراد التفرد ولم نصل إلى هذه النتيجة بمحض التخمين والظن بل قمنا بدراسة أسانيد الأحاديث التي أطلق الحافظ عليها لفظ (لا يتابع عليه) فوجدنا من خلالها أنه أراد بهذا اللفظ التفرد وهذه الدراسة ما هي إلا تطبيق عملي لما اسْتَقْرَأَهُ وقرره الحافظ ابن رجب، وسنكتفي بالإشارة إلى صاحب الترجمة ـ المتَفَرِّد ـ ورقم الجزء والصفحة التي ورد فيها الحديث من كتاب العقيلي علما أن العقيلي لم يرقم الأحاديث، ولا تفوتنا الإشارة إلى أن الحافظ العقيلي لم يستخدم لفظ التفرد في كتابه مطلقا، بل استطيع القول بأن الحافظ العقيلي استخدم لفظ (لا يتابع عليه) في بيان التفرد دون إرادة غيره من أسباب

---

١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٢/٢.

التضعيف، وهذه ألفاظ العقيلي في التفرد جعلتها على مطلبين، أذكر في الأول منهما الصريح في التفرد، وهذا التقسيم بحسب استعمال الحافظ لها، كثرة وقلة.

وهذا القسم الأول منها وأمام كل لفظ عدد المرات التي ورد فيها هذا اللفظ.

١. لَايُتَابَعُ عَلَيْهِ أولَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا أو لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ أو عَلَى هَذَا الحديث /١٨٩.

٢. لَمْ يُتَابَعْ فِي حَدِيثِهِ أو لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ/٧٦ .

٣. لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ أو عَلَيْهِ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِه/ ٨٣.

٤. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلَهُ/١٣.

٥. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ تُقَارِبُهُ/١١.

٦. لَا يُتَابَعُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا تُحْفَظُ إِلَّا عَنْهُ/١ .

٧. لَا يُتَابَعُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا أو لَا يُتَابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ /١١.

٨. لَا يُتَابِعُهُ عَلَيْهِ ثِقَةٌ/١ .

٩. لَمْ يُتَابِعْهُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ/٤.

١٠. لَمْ يُتَابِعْهُ عَلَيْهِ أو عَلَيْهَا أَحَدٌ/٢.

١١. لَا يُتَابَعُ عَلَى رَفْعِهِ أو عَلَى رَفْعِ حَدِيثِهِ /١١.

١٢. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَحْفَظُ لَهُ غَيْرُهُ/١.

١٣. لَا يُتَابَعُ عَلَى أَكْثَرِ أو عَلَى كَثِيرٍ مِنْ حَدِيثِهِ/٨ .

١٤. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ... لَا يُحْفَظُ هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا عَنْ رُؤْبَةَ/١.

١٥. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ/٢.

١٦. لَا يُتَابِعُ عَلَيْهِ وَلَا يُحْفَظُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا عَنْهُ/١.

١٧. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ أو عَلَى حَدِيثِهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ/٦.

١٨. لَا يُتَابَعُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ/١.

١٩. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ أو جهة فِيهَا ضِعْفٌ/٣ .

٢٠. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ/١ .
٢١. لَا يُتَابِعُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ نَحْوُهُ/٤ .
٢٢. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ و لا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ حَدِيثِهِ/٢ .
٢٣. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ من هَذَا الْإِسْنَاد/٣ .
٢٤. لَا يُتَابَعُ عَلَى لَفْظة أو لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ بِهَذَا اللَّفْظ /٢ .
٢٥. لَا يُتَابَعُ عَلَى هَذِا ولا عَلَى غيره/١ .
٢٦. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ قريبا منه/١ .
٢٧. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِه وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ/١ .
٢٨. لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ من وجه يثبت/١ .
٢٩. لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ/١ .

ثانيا: ألفاظ غير صريحة في التفرد:

١. لَا أَحْفَظُهُ إِلَّا فِي هَذَا/١ .
٢. لَا يُحْفَظُ إِلَّا عَنْهُ أو عن هذا الشيخ/٤ .
٣. لَا يُحْفَظُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيّ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رَوْحِ بْنِ جَنَاحٍ هَذَا/١ .
٤. لَا يُحْفَظُ هَذَا اللَّفْظُ إِلَّا بِهِ أو فِي هَذَا الْحَدِيثِ /٣ .
٥. لَا يُحْفَظُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ/١ .
٦. لَا يُحْفَظُ إِلَّا عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَاد/١ .
٧. لَا يُحْفَظُ إِلَّا عَنْ هَذَا الشَّيْخِ الْجَارُودِيّ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ/١ .
٨. وَلَا يُحْفَظُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ/١ .
٩. لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ/٤١ .
١٠. لَا يُعْرَفُ إِلَّا من هذا الطريق/١ .
١١. لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَذَا وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ/٣ .
١٢. لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِه وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ /١ .

١٣. لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهذا وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ/١ .
١٤. لَا يُعْرَفُ إِلَّا من هذا الوجه/١ .
١٥. لَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ عَنْ قَتَادَةَ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْحِفْظِ/١ .
١٦. لَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُحْفَظ إِلَّا عَنْهُ/٢ .
١٧. وَلَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ/١ .

المطلب الثاني:

منهج العقيلي في التعليل بتفرد الثقة:

بعد أن بينت علاقة التفرد بالعله في المبحث السابق ، وذكرت فيه أن أحد أسباب تعليل العلماء للحديث هو التفرد، وأنه بسببه قد تُرَدَّ الرواية ، ونقلت أقوال أهل العلم في ذلك ، ومنها ما ذكرته عن ابن الصلاح وابن حجر وما أصَّلَه ونقله الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي عمن تقدم من علماء هذا الفن ولا بأس أن اوْرِدَه ها هنا واذكَّرُ به ، فقال بعد أن بين منهج المتقدمين : (وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه)[1].

فالحافظ العقيلي رحمه الله ممن ردَّ تفردات الكثير من الرواة وبسببها أورد قسما من الثقات في الضعفاء ممن هو من الثقة بمكان عند أئمة هذا الفن، ولست بصدد الشروع بالأخذ والرد في ذلك وهل أصاب أم جانب الصواب ، وإنما محل ذلك عند دراسة منهجه لكل راوٍ أذكره في الامثلة التطبيقية ، واتبعت في هذا المطلب الخطوات التالية وهي:

١-أذكر منهج العقيلي في تضعيفه لبعض الرواة ممن ترجح أنهم ثقات بعد الدراسة المستفيضة وذكر أقوال أهل العلم فيهم ، وذلك من خلال

---

١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٢/٢.

نقل كلامه في الراوي المذكور مع لفظ التفرد الذي وصفه به والذي جعله سببا في تضعيف الراوي، وإن كان له نقل عن أئمة الجرح والتعديل فيه ذكرناه.

٢-أنقل أقوال أهل العلم في الراوي والتي أثبت من خلالها توثيقه .

٣-أذكر الحديث الذي أخرجه العقيلي من طريق الراوي والذي ضعفه بسببه .

٤-أخرج الحديث من مصادره الاصلية، وبعدها أدرس السند لأبين موضع التفرد وهل أن الراوي متفرد فعلا أم لا، وإذا كان هناك علة أخرى بينتها أحيانا.

٥-أذكر خلاصة أبين فيها ما ترجح عندي من تصويب للعقيلي، أو اعتذار له إن جانب الصواب فيه .

بعد هذه المقدمة أَشَرَعُ في ذكر الأمثلة التطبيقية التي أبين من خلالها منهج العقيلي في تضعيفه بعض الرواة بسبب التفرد ، رغم أنهم ثقات عند أغلب العلماء من أهل الجرح والتعديل وهذه نماذج للتمثيل لا للحصر:

المثال الأول :- حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَهُوَ حَبِيبُ بْنُ قَيْسٍ كُوفِيٌّ .

هو حبيب بن أَبي ثابت ، واسمه قيس بْن دينار، الأسدي ، أبو يحيى ، الكوفي، مولى بني أسد بْن عبد العزى ، روى له الجماعة [١].

قول العقيلي فيه: ضعفه العقيلي بسبب التفرد عن عطاء بعد أن نقل عن يحيى بن سعيد قوله في حبيب، إذ قال : (حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَطَاءٍ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ) ، ونقل عن ابن عون قوله فيه : (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ السُّدِّيُّ وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ جَمِيعًا أَعْوَرَيْنِ) ، ثم قال العقيلي : (وَلَهُ عَنْ عَطَاءٍ غَيْرُ حَدِيثٍ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ)[٢]، وهذا تصريح من العقيلي بتفرد حبيب ، إذ

١) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، ٥/ ٣٥٨.

٢) ينظر : الضعفاء الكبير ، ١/ ٢٦٣.

وضح ذلك ابن رجب بقوله : (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث – إذا تفرد به واحد – وإن لم يرو الثقات خلافه – ((إنه لا يتابع عليه)) ، ويجعلون ذلك علة فيه)[١].

أقوال المعدلين : وثقه سفيان الثوري فيما نقله عنه ابن أبي حاتم إذ قال: (حدثنا حبيب بن أبي ثابت وكان دعامة – أو كلمة تشبهها)[٢]، ووثقه يحيى بن معين برواية الدوري عنه إذ قيل له حبيب ثبت؟ فقال: (نعم)[٣]، ووثقه يحيى بن معين أيضا في رواية ابن أبي حاتم عنه إذ قال:(كوفي ثقة)[٤]، ووثقه العجلي[٥]، ووثقه أبو حاتم فيما رواه عنه أبنه فقال: (صدوق ثقة)[٦]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٧]، ووثقه ابن شاهين[٨]، وقال فيه

---

١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٢/٢

٢) ينظر: الجرح والتعديل ، تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١، لسنة ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م ، ٣/ ١٠٧

٣) ينظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري، تأليف: أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط ١، لسنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، ٤/ ١٨.

٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٠٧، ١٠٨.

٥) ينظر: معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ) ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة– السعودية ، ط١، لسنة ١٤٠٥ هـ، ٢٨١/١.

٦) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، ٣/ ١٠٧ ، ١٠٨.

٧) ينظر: الثقات ، تأليف : أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ) ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ط١ ، لسنة ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م ، ٤/ ١٣٧ .

٨) ينظر : تاريخ أسماء الثقات ، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الناشر الدار السلفية ـ الكويت ، ط ١، لسنة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م، ص ٦٤ .

الذهبي: (من ثقات التابعين... وثقه يحيى بن معين، وجماعة ، واحتج به كل من أفراد الصحاح بلا تردد)[١] ،وقال أيضا: (كان ثقة مجتهدا فقيها)[٢]، وقال أيضا متعقبا على كلام ابن عون الذي نقله العقيلي واعتبره جرحا في حبيب: (وغاية ما قال فيه ابن عون: كان أعور، وهذا وصف لا جرح)[٣]، ووثقه الحافظ ابن حجر في اللسان[٤]، وقال في التقريب: (ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس)[٥].

مناقشة الأقوال والترجيح بينها:

الناظر في كلام الأئمة المتقدم يتبين له أنَّ حبيبا بن أبي ثابت ثقة بالاتفاق ولكن من الثقات من ضُعَّف حديثه في بعض الشيوخ دون بعض ، لذلك ذكره ابن رجب في النوع الثالث، إذ قال: (النوع الثالث قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم)[٦] ، ثم ذكر حبيباً منهم، فإذا انضم الى ذلك الأرسال والتدليس والتفرد فقد ينزل الراوي الى دون ذلك، هذا من وجه ، وقد يقال ان الراوي إذا ضُعَّف في شيخٍ فلا يلزم منه أن ينزل الى درجة التضعيف المطلق ولهذا

---

١) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار المعرفة ، بيروت – لبنان، ط ١، لسنة ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م ، ١/ ٤٥١.

٢) ينظر : الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة ، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن . جدة، ط ١، لسنة ١٤١٣ هـ ، ١/ ٣٠٧.

٣) ينظر: ميزان الاعتدال ، ١/ ٤٥١.

٤) ينظر : لسان الميزان ، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، ط١ ، لسنة ٢٠٠٢ م ، ٩/ ٢٧٨.

٥) ينظر: تقريب التهذيب، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة،دار الرشيد– سوريا، ط١،لسنة ١٤٠٦هـ، ص١٥٠.

٦) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٨١.

أحتج أصحاب الكتب الستة بحبيب في غير روايته عن عطاء وهذا من وجه آخر.

سند الرواية عند العقيلي وتخريج الحديث وبيان موضع التفرد:

أما الرواية التي أعله بها العقيلي ، فهذا نصها بسند العقيلي إذ قال : (وَمِنْ حَدِيثِهِ مَا حَدَّثَنَاهُ بِهِ مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سُرِقَ لَهَا شَيْءٌ فَجَعَلَتْ تَدْعُو عَلَيْهِ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تُسَبِّخِي عَنْهُ يَعْنِي لَا تُخَفِّفِي[١].

والحديث أخرجه أحمد من عدة طرق ، الأول والثاني عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، والثالث عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا [٢]، و أخرجه إسحاق بن راهويه[٣]،وابن أبي شيبه [٤]، من طريق أحمد الأول.

---

١) ينظر : الضعفاء الكبير ، ١/ ٢٦٣.

٢) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تأليف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة البحث، ط١، لسنة ١٤٢١ هـ ، مُسْنَدُ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَما، برقم ، (٢٤١٨٣) و (٢٥٠٥١) و (٢٥٠٥٢) و (٢٥٧٩٨) ، ٤٠/ ٢١٤ ، ٤١/ ٥٠١، ٤١/ ٥٠٢ ، ٤٣/ ٧ .

٣) ينظر : مسند إسحاق بن راهويه ، تأليف: أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (٢٣٨هـ) ، تحقيق : د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان – المدينة المنورة ، ط١، لسنة ١٤١٢ – ١٩٩١، مُسْنَدُ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَما ، برقم (١٢٢٢) ، ٣/ ٦٣٩.

٤) ينظر : مصنف ابن أبي شيبة ، تأليف : أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١، ١٤٠٩ ،كتاب الدعاء ، باب الرجل يدعو الله على من ظلمه ، برقم (٢٩٥٧٧) ، ٦/ ٧٤.

وأخرجه أبو داود من طريقين عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عطاء ، عَنْ عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا [١].

وأخرجه النسائي في الكبرى من طريقين عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عطاء، والثاني عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء ، مرسلا [٢].

وعند جمع طرق الحديث يتبين أن التفرد من حبيب عن عطاء في هذه الرواية واضح ، وقد يكون تفرده عن عطاء في أكثر من حديث أشار إليه العقيلي بقوله: (وَلَهُ عَنْ عَطَاءٍ غَيْرُ حَدِيثٍ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ) ، إلا أنه لم يذكر إلا هذا [٣] .

وبعد كل ما تقدم يتبين أن الحافظ العقيلي يصرح بقوله : (لا يتابع عليه) ويريد به تفرد الراوي في روايته ، ويعتبر هذا التفرد علة قادحة فيه وتخرج الراوي من سجل الثقات وترمي به في سجل الضعفاء، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر ـ في ترجمة زكريا بن يحيى الخطاب بعد ان نقل كلام العقيلي (لا يتابع عليه) ـ فقال: (والعقيلي إنما يضعف أحيانا بالمخالفة في الإسناد، أو الإغراب كهذا)[٤].

وفي حبيب لم يجعل سوى التفرد علة لتضعيفه، بدليل أنه يذكر إن كان للراوي سبب آخر كالجهالة مثلا، كقوله في أَسَد بْن عَطَاءٍ : (مَجْهُولٌ لَا

---

١) ينظر: سنن أبي داود ، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ،تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي ، دار البحث العالمية ، ط١، لسنة ٢٠٠٩ م ، أبواب فضائل القرآن ، باب الدعاء ، برقم (١٤٩٧) ،٢/ ٦١٤، وكتاب الأدب باب فيمن دعا على من ظلمه ، برقم (٤٩٠٩) ، ٧/ ٢٧١.

٢) ينظر: السنن الكبرى ، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق : حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة البحث – بيروت،ط١، لسنة ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م ، كتاب قطع السارق ، باب الدعاء على السارق ، برقم (٧٣١٨) و(٧٣١٩) ، ٧/ ٦ .

٣) ينظر : الضعفاء الكبير ، ١/ ٢٦٣.

٤) ينظر: لسان الميزان ٣/ ٥٢٢.

يُتَابَعُ عَلَيْهِ)[١]، أو اضطراب، كقوله في عَطِيَّة أَبْن أَبِي عَطِيَّةَ:(وَفِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ)[٢] ، أو وهم ، كقوله في سُلَيْمَان الْخُوزِيّ: (فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ)[٣] ، أو مخالفة ، كقوله في خَالِد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُكَيْرٍ: (يُخَالَفُ فِي حَدِيثِهِ، لا يتابع عليه)[٤]، فلما لم يصف حبيبا إلا بقوله : (لا يتابع عليه) عُلِمَ أنه ضَعَّفَه بذلك لا غير ، وتعليله بالتفرد فقط كثيرٌ، وهو من منهج المتقدمين فأنهم على حذر شديد من الغرائب والافراد بل عندهم من الذم الشديد للذي يتتبع الغرائب ، حتى قال ابن الصلاح : (ثم إن الغريب ينقسم إلى : صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغريب)[٥]، وقال السيوطي أيضا في الفيته : (وَالْغَالِبُ الضَّعْفُ عَلَى الْغَرِيبِ)[٦] ، وكذلك لا يفرقون بين تفرد الثقة وغيره بل كانوا يتقون الغرائب مطلقا والدليل ما نحن بصدده ، ولهذا قال ابن رجب في شرح علل الترمذي :(... وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه)[٧].

فلا ينبغي أن يخدش في توثيق الأئمة المطلق لحبيب بن أبي ثابت بمثل هذا القول المحتمل الذي ذكره يحيى بن سعيد القطان، إذ قال : (حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَطَاءٍ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ)[٨] ، إلا أنه يُرَدُّ من رواية حبيب بن

---

١) ينظر:الضعفاء الكبير للعقيلي،٢٣/١، التراجم ١٧٩، ٢٨١،٢٨٣،٣٠٣، ٢٠٨، ٣٠٤ وغيرها
٢) ينظر : الضعفاء الكبير للعقيلي ، ٣/ ٣٥٧ ، التراجم ١٩٠٣،١٣٩٤،١٢٠٤وغيرها.
٣) ينظر : المصدر نفسه ، ٢/ ١٢٥ ، التراجم ، ٨٦٦،٥١٣،١٧٣،١٣٨ وغيرها.
٤) ينظر : المصدر نفسه ، ٢/ ٧ ، التراجم ٤٠٨، ١١٦١.
٥) ينظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧٤.
٦) ينظر : ألفية السيوطي في علم الحديث ، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ،تحقيق : ماهر ياسين فحل ، المكتبة العلمية ـ بيروت ، ص ٢٤.
٧) ينظر : شرح علل الترمذي ، ٢/ ٥٨٢.
٨) ينظر : الضعفاء الكبير ، ١/ ٢٦٣ .

أبـي ثابـت عـن عطـاء وعـن غيـره مـا لـم يصـرح فيـه بالسـماع ، لأنـه مـدلس كمـا تقدم ، أما إذا صرح بالسماع فروايته مقبولة ما لم يتبين خطأه [١].

المثال الثاني : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ:

هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَار الْقُرَشِي العدوي مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَة[٢].

قـول العقيلـي فيـه : ضـعفه العقيلـي بسـبب تفـرده بعـد أن نقـل عـن سـفيان قولـه فيـه : (حَـدَّثَنَا مُحَمَّـدُ بْـنُ نَصْـرِ بْـنِ مَنْصُـورٍ الصَّـائِغُ قَـالَ: حَـدَّثَنَا سُـرَيْجُ بْـنُ يُـونُسَ قَـالَ: حَـدَّثَنَا سُـفْيَانُ قَـالَ: حَـدَّثَنَا عَبْـدُ اللَّهِ بْـنُ دِينَـارٍ، وَلَـمْ يَكُـنْ بِـذَاكَ، ثُـمَّ صَـارَ) ، ثـم ذكـر الحـديث الـذي تفـرد بـه عبـد الله وذكـر بعـده عـدة أحاديـث أخـرى مـن روايـة عبـد الله بـن دينـار ثـم قـال : (وَلَـمْ يُتَـابِعْهُمْ أَحَـدٌ مِمَّـنْ سَـمَّيْنَا مِـنَ الْأَثْبَـاتِ عَلَيْـهِ، وَلَا تَـابَعَ عَبْـدَ اللَّهِ بْـنَ دِينَـارٍ، عَـنْ أَبِـي صَـالِحٍ عَلَيْـهِ أَحَـدٌ، وَقَـدْ رَوَى مُوسَـى بْـنُ عُبَيْـدَةَ وَنُظَـرَاؤُهُ عَـنْ عَبْـدِ اللَّهِ بْـنِ دِينَـارٍ أَحَادِيـثَ مَنَـاكِيرَ، إِلَّا أَنَّ الْحَمْلَ فِيهَا عَلَيْهِمْ)[٣].

أقـوال المعـدلين : وثقـه ابـن سـعد فقـال: (كـان ثقـة ، كثيـر الْحَـدِيثِ)[٤]، ووثقـه ابـن معـين فقـال: (ثِقَـة)[٥] ، ووثقـه أيضـا حـين سـأله الـدارميعن نـافع وعـن عبـدالله فقـال : (ثِقَـات وَلـم يُفَضِّـل)[٦]، ووثقـه أيضـا فـي فيمـا نقلـه عنـه ابـن

---

١) ينظـر : الثقـات الـذين ضـعفوا فـي بعـض شـيوخهم، تـأليف : صـالح بـن حامـد الرفـاعي، دار الخضيري ـ المدينة النبوية ، لسنة ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م ، ٥/ ٨ .

٢) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٤/ ٤٧٤.

٣) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٢٤٧،٢٤٨.

٤) ينظر: الطبقات الكبرى ٥/٤١٠ .

٥) ينظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تأليف: أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق ، ص: ١٠٧ .

٦) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، تأليف: أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق ، ص ١٥٠.

أبي حاتم فقال : (ثقة)[١]، ووثقه أحمد بن حنبل في سؤالات المروذي عنه فقال : (ثِقَة)[٢] ، وفي رواية ابن أبي حاتم عنه أيضا فقال : (ثقة مستقيم الحديث)[٣] ، ووثقه أبو زرعة في سؤالاتالبرذعي عنه فقال :(مديني ثقة)[٤]، وفي رواية ابن أبي حاتم أيضا فقال : (مديني ثقة) ، ووثقه أبو حاتم في رواية ابنه عنه فقال :(ثقة)[٥] ، ونقل الفسوي عن ربيعة ابن أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قوله فيه : (كَانَ مِنْ صَالِحِي الْمُسْلِمِينَ صِدْقًا وَدِينًا)[٦] ، وذكره ابن حبان في ثقاته[٧] ، ووثقه ابن شاهين فقال : (ثِقَة)[٨].

ونقل الحافظ المزي التوثيق عن أحمد بْن حَنْبَل ، ويحيى بْن مَعِين، وأبي زُرْعَة ، وأَبي حاتم ، ومحمد بْن سعد ، والنَّسَائي [٩] ، وقال الإمام الذهبي فيه : (أحد الائمة الاثبات، انفرد بحديث الولاء، فذكره لذلك العقيلي في الضعفاء، وقال في رواية المشايخ عنه اضطراب، ثم ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العقيلي، فإن عبد الله حجة بالإجماع ، وثقه أحمد، ويحيى، وأبو حاتم)[١٠] ، وقال عنه في المغني : (ثِقَة ثَبت تفرَّد بِحَدِيث الْوَلَاء عَن ابْن عمر ، قَالَ الْعقيلِيّ فِي رِوَايَة الْمَشَايِخ عَنهُ اضْطِرَاب ثمَّ سَاق لَهُ حديثين مضطربي الاسناد

---

١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٤٦،٤٧.

٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ ، ص ١٨٥ .

٣) ينظر: المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٠٣،٧٠٤ .

٤) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي ٣/ ٨٨٩ .

٥) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٤٦ ،٤٧ .

٦) ينظر: المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٥.

٧) ينظر: الثقات لابن حبان ٥/ ١٠.

٨) ينظر: ص ١٢٤ .

٩) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٤/ ٤٧٣ .

١٠) ينظر: ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٧ .

وَالِاضْطِرَاب من غَيره وَأَخْطَأ الْعقيلِيّ فِي إِيرَاده فِي كتاب الضُّعَفَاء)[١] ، ونقل الحافظ ابن حجر اتفاق الأئمة على توثيقه وقد ذكر جملة من أقوالهم في التوثيق ثم قال : (قال العقيلي في رواية المشائخ عنه اضطراب روى عنه موسى بن عبيدة ونظراؤه أحاديث مناكير الحمل فيها عليهم ، وفي رجال الموطأ لابن الحذاء قيل لا نعلم له رواية عن أحد إلا عن ابن عمر انتهى وهذا قصور شديد ممن قاله)[٢] ، وقال عنه أيضا في التقريب :(ثقة)[٣].

مناقشة الأقوال والترجيح بينها:

وبعد عرض أقوال أهل العلم ، يتبن أنه ثقة ، فقد وثقه ابن سعد وابن معين واحمد وابو زرعة وابو حاتم والفسوي وابن حبان وابن شاهين والمزي والذهبي وابن حجر وغيرهم ، أما ما نقله العقيلي عن سفيان فليس بجرح ، بل قد يقال أنه تعديل لأنه قال : (لَمْ يَكُنْ بِذَاكَ ، ثم صار) .

سند الرواية عند العقيلي وتخريج الحديث وبيان موضع التفرد:

أما الحديث الذي ذكره العقيلي في ترجمة عبد الله بن دينار وضعفه بسبب تفرده فيه وفي غيره من الاحاديث الأخرى ، فهذا نصه بسند العقيلي إذ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ)[٤].

---

١) ينظر: المغني في الضعفاء ١/ ٣٣٧

٢) ينظر: تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠٢ ، ٢٠٣

٣) ينظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٢

٤) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٢٤٧.

وأخرجه مالك في موطأه[١] ، وأخرجه ابن المبارك في مسنده[٢] ، وأخرجه أحمد في مسنده[٣]، وأخرجه الدارمي في سننه[٤]، وأخرجه البخاري في صحيحه[٥]، وأخرجه مسلم في صحيحه ، ثم قال : (الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث)[٦] ، وأخرجه ابن ماجه في سننه [٧] ، وأخرجه أبو داود في سننه [٨] ، وأخرجه الترمذي في سننه، ثم قال:(هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن

---

١) ينظر: الموطأ ، تأليف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (١٧٩هـ)، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ــ الإمارات ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، كتاب العتاقة والولاء ، باب مصير الولاء لمن أعتق، برقم ، (٢٨٩٦) ، ٥/ ١١٣٧.

٢) ينظر: مسند الإمام عبد الله بن المبارك ، تأليف : عبد الله بن المبارك بن واضح (١٨١هـ)، تحقيق : صبحي البدري السامرائي ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ،كتاب الكفارات والنذور ، برقم ، (٢٢٢)، ص ١٣٦ .

٣) ينظر: مسند أحمد ،مُسْنَدُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، برقم ، (٤٥٦٠) و(٥٤٩٦) و (٥٨٥٠) ، ١٦٥/٨ ، ٩/ ٣٥٧ ، ٩٨/١٠ .

٤) ينظر : مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي تأليف: أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ) ، تحقيق: نبيل هاشم الغمري ، دار البشائر ــ بيروت ، ط١، لسنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م ، كتاب البيوع ، باب : في النهي عن بيع الولاء ، برقم (٢٧٧١) ، ١/ ٦١٧ ، وكتاب الفرائض ، باب: بيع الولاء ، برقم ، (٣٤٥٢) و(٣٤٥٣) ، ١/ ٧٢٩.

٥) ينظر : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه المعروف بـ (صحيح البخاري) ، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ) ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ، كتاب العتق ، باب بيع الولاء وهبته ، برقم ، (٢٣٩٨) ، ٢/ ٨٩٦ وكتاب الفرائض ، باب إثم من تبرأ من مواليه ، برقم ، (٦٣٧٥) ، ٢٤٨٢/٦.

٦) ينظر : المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المعروف بـ (صحيح مسلم) ، تأليف: أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، كتاب العتق ، باب النهي عن بيع الولاء وهبته ، برقم، (١٥٠٦)، ٢/ ١١٤٥.

٧) ينظر: سنن ابن ماجه، ابواب الفرائض، باب النهي عن بيع الولاء وهبته، (٢٧٤٧)،٤/ ٤٦ .

٨) ينظر : سنن أبي داود ، كتاب الفرائض ، باب في بيع الولاء ، برقم ، (٢٩١٩) ، ٤/ ٥٤٤.

عمر)،وقال أيضا:(تفرد عبد الله بن دينار بهذا الحديث)[١]، واخرجه النسائي في سننه الكبرى[٢] والصغرى[٣]، وأخرجه ابن الجارود في المنتقى[٤]، وأخرجه ابن حبان في صحيحه [٥]، وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه [٦] ، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير [٧] ، وأخرجه البيهقي في

---

١) ينظر : الجامع الكبير المعروف بـ (سنن الترمذي) ، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ) ، تحقيق: بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، لسنة ١٩٩٨ م ، ابواب الولاء وهبته ، باب ما جاء في النهي عن بيع الولاء ، (٢١٢٦) ، ٤/ ٥.

٢) ينظر : السنن الكبرى للنسائي ، كتاب البيوع ، باب بيع الولاء وباب هبة الولاء ، برقم ، (٦٢٠٨) و (٦٢٠٩) و (٦٢١٠) و (٦٣٨١) و (٦٣٨٢) و (٦٣٨٣) و ٦/ ٧٨ ،١٣٤

٣) المجتبى من السنن المعروف بـ (السنن الصغرى للنسائي) ، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، ط ٢، لسنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، كتاب البيوع ، باب بيع الولاء ، برقم ، (٤٦٥٧) و (٤٦٥٨) و(٤٦٥٩) ، ٧/ ٣٠٦.

٤) ينظر : المنتقى لابن الجارود ، تأليف : أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري،(ت: ٣٠٧ هـ) مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، تحقيق : عبدالله عمر البارودي ، عدد الأجزاء : ١ (ص: ٢٤٥) ، باب ما جاء في الوصايا ، باب ما جاء في العتاقة، برقم (٩٧٨) ، ١/٢٤٥.

٥) ينظر : صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة البحث – بيروت ، ط٢ ، لسنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ، برقم الحديث (٤٩٤٩) و(٤٩٤٨) ، ١/ ٣٢٣، ٣٢٥ .

٦) ينظر : مستخرج أبي عوانة ، تأليف: أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: ٣١٦هـ) ، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي ، دار المعرفة – بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، كتاب الحج ، بَيَانُ حَظْرِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ، وَحَظْرِ مُوَالَاةِ مَوْلَى مُسْلِمٍ وَمَوَالِي قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ ، برقم ، (٤٧٩٩) و (٤٨٠٠) و (٤٨٠١) و (٤٨٠٢) و(٤٨٠٣) و(٤٨٠٤) و (٤٨٠٥) و (٤٨٠٦) ، ٣/ ٢٣٧ ، ٣/ ٢٣٨.

٧) ينظر: المعجم الكبير، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم – الموصل ، ط٢، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م ، باب العين من اسمه عبد الله ، برقم ، (١٣٦٢٦)، ١٢/ ٤٤٨.

سننه الكبرى[١]، كلهم عن عبد الله بن دينار ، عَنِ عبدالله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما الحديث .

وقد وَرَدَت متابعات لعبد الله بن دينار ولكنها ضعيفة، الاولى عن نافع، عَنِ عبد الله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، عند ابن ماجة في سننه [٢] ، وعند الترمذي في علله الكبير، ثم قال الترمذي : (وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ)[٣]، والثانية أخرجها ابو عوانة في مستخرجه عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ [٤].

أما الحديث الأول فقد أعل سنده أبو حاتم كما في رواية أبنه عنه إذ قال:(نافعٌ أَخَذَهُ عن عبد الله بن دينار؛ هذا الحديثَ)[٥]، والرواية الثانية أعلَّ سندها أيضا أبو زرعة وأبو حاتم إذ قالا: (هَذَا خطأٌ؛ وَهِمَ فِيهِ أَبُو ضَمْرَة، النَاسُ يَقُولُونَ: عُبَيد الله بن عمر، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ)[٦]، والثالثة أخرجها الطبراني في معجمه الكبير عن عمرو بن دينار، عَنِ عبد الله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، الحديث[٧]، وقد أعلَّ الدارقطني رواية من رواه عن عمرو بن دينار عن ابن عمر إذ قال: (وروي عن ورقاء، وعن ابن

---

١) ينظر : السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الولاء ، باب من أعتق مملوكا له ، برقم ، (٢١٤٣١) و (٢١٤٣٢) ، ١٠/ ٢٩٣.

٢) ينظر : سنن ابن ماجه ،برقم ، (٢٧٤٨) ، ٤/ ٤٦.

٣) ينظر : العلل الكبير للترمذي، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبي المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي،مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ ، برقم ، (٣١٨)، ص ١٨١.

٤) ينظر : مستخرج أبي عوانة ، برقم ،(٤٨٠٧) و(٤٨٠٩) ، ٣/ ٢٣٨.

٥) ينظر : علل الحديث لابن أبي حاتم ، تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي ، ط ١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م ، برقم (١١٠٧) ، ٣/ ٥٨٦.

٦) ينظر : المصدر نفسه ، برقم ، (١١٣٠) ، ٣/ ٦١٢.

٧) ينظر : المعجم الكبير الطبراني ، برقم (١٣٦٢٥) و (١٣٦٢٦) ، ١٢/ ٤٤٨.

عيينة ، وغيرهما ، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، والصواب عنهما ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وهو المحفوظ)[١]، والرابعة أخرجها الطبراني في الاوسط عن إسماعيل بن أمية عن نافع، عَنِ عبد الله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما ،الحديث [٢]، وقد أعلَّ الدارقطني رواية محمد بن زياد الزيادي، فقال :(حدث به محمد بن زياد الزيادي، عن يحيى بن سليم الطائفي كذلك، ووهم في قوله:عن إسماعيل بن أمية)[٣] ، والخامسة أخرجها الخطيب في تاريخه[٤]وفي الفصل للوصل[٥] عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ عبد الله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما ،الحديث.

وقد تقدم قول الإمام مسلم : (الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث)[٦] ، وقال الترمذي أيضا : (وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ أَخْطَأَ فِي حَدِيثِهِ ، حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، ثُمَّ قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنْتَ سَمِعْتُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ ، سَأَلَهُ ابْنُهُ سَالِمٌ)[٧].

---

١) ينظر : علل الدارقطني ، تأليف : أبي الحسن علي بن عُمَر بن أحمد بن مهدي الدارقطني(ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار طيبة – الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ،١٣/ ٦٤.

٢) ينظر : المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني ،(٥٠) و (١٣١٨) ، ١/ ٢٠ ، ٢/ ٨٢.

٣) ينظر : علل الدارقطني ١٣/ ٦٣.

٤) ينظر : تاريخ بغداد ،برقم (١٥٢٥) و(١٧٦٨) ، ٥/ ٤٧٨ ، ٣٠٦/٦.

٥) ينظر : الفصل للوصل المدرج في النقل ، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني ، دار الهجرة ، ط١ ، لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ،١/ ٥٧٩ .

٦) ينظر : صحيح مسلم ، ٢/ ١١٤٥.

٧) ينظر : العلل الكبير للترمذي ص ١٨١.

ولهذا قال الدارقطني بعد أن ذكر جميع هذه الطرق : (والمحفوظ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع الولاء، وعن هبته)[١].

فمدار جميع المتابعات عن نافع وعمرو بن دينار، عَنِ عبد الله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، الحديث ، وقد تبين علَّة هذه الطريق .

والحديث تفرد بروايته عبد الله بن دينار عن ابن عمر كما قال العقيلي ، وقد أصاب في ذلك ، ولكن ادخال عبد الله بن دينار في الضعفاء مما لم يصب فيه، لما قدمنا من اتفاق علماء الجرح والتعديل على توثيقه .

المطلب الثالث:

منهج العقيلي في التعليل بتفرد الصدوق:

لكي نعرف منهج العقيلي في إعلال تفردات الصدوقين لابد من أخذ نماذج منهم وعرضها ودراستها ليتبين لنا ذلك ، كما تبين لنا في المطلب السابق، وسلكت في هذا المطلب مسلكي في مبحث الثقات ، إذ أورد اسم الراوي ثم أنقل كلام العقيلي فيه من جهة تضعيفه بسبب التفرد مع لفظ التفرد الذي ذكره في الراوي ، ثم أذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي ، وبعد ذلك أقوم بتخريج الحديث وبيان موضع التفرد، وهل اصاب العقيلي فيما اطلقه على الراوي ، ثم أخرج بخلاصة بعد هذه الدراسة ، وذلك من خلال بعض الأمثلة التطبيقية ، وهذه هي النماذج :

المثال الأول : حَفْصُ بْنُ عُمَرَ أَبُو عُمَرَ الضَّرِيرُ:

هو حفص بن عُمَر، أَبُو عُمَر الضرير الأكبر، البَصْرِيّ ، روى له أبو داود[٢].

---

١) ينظر : علل الدارقطني ١٣/ ٦٣.

٢) ينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٧/ ٤٥ .

قـول العقيلـي فيـه : ضـعفه الحـافظ العقيلـي بسـبب تفـرده فـي روايتـه بعـد أن نقل عـن ابـن معـين قولـه فيـه ، إذ قـال :(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّهْمِيُّ قَـالَ: حَـدَّثَنَا أَحْمَـدُ بْـنُ مُحَمَّـدٍ الْحَضْـرَمِيُّ قَـالَ : سَـأَلْتُ يَحْيَـى بْـنَ مَعِـينٍ عَـنْ حَفْـصِ بْـنِ عُمَـرَ الضَّـرِيرِ قَـالَ : لَا يُرْضَـى) ، ثـم أخـرج لـه العقيلـي حـديثا بسـنده عـن حفـص بـن عمـر ثـم قـال بعـده : (وَلَا يُتَـابَعُ عَلَيْـهِ مِـنْ حَـدِيثِ حَمَّـادٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ)[١] .

أقـوال المعـدلين : وثقـه ابـن حبـان فقـال : (كَـانَ مـن عُلَمَـاء أهـل الْفَـرَائِض والحساب وَالْفِقْه وَالشعر وَأَيَّام النَّاس وَكَانَ قد ولد وَهُوَ أعمى)[٢].

ونقل ابـن أبـي حـاتم عـن أبيـه قولـه : (كتبـت عنـه وهـو صـدوق صـالح الحـديث، عامة حديثه يحفظها)[٣].

ونقـل الـذهبي فـي الميـزان عـن أبـي حـاتم قولـه المتقـدم وتضـعيف العقيلـي، ثـم قـال: (وهـو صـدوق حـافظ مـن كبـار العلمـاء المتقننـين)[٤] ، ونقـل أيضـا فـي تاريخـه وكاشـفه كـلام أبـي حـاتم وابـن حبـان المتقـدم [٥] ، وقـال فيـه الحـافظ ابن حجر : (صدوق عالم)[٦].

مناقشة الأقوال والترجيح بينها :

بعـد هـذا البيـان المـوجز يتبـين أن حفـص بـن عمـر صـدوق ، وهـذا مـا وصـفه بـه ابـو حـاتم وابـن حبـان والـذهبي وابـن حجـر ، أمـا قـول ابـن معـين فيـه فجـرح مجمـل فـلا ينـتهض علـى مـا يقابلـه مـن تعـديل إلا إذا كـان مفسـرا ، فكيـف إذا كـان الجـرح غيـر مفسـر وقابلـه تعـديل مـن أكثـر مـن عـالم معتبـر فيقـدم عليـه

---

١) ينظر : الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٢٧٢ .
٢) ينظر : الثقات لابن حبان ٨/ ١٩٩ .
٣) ينظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٨٣ .
٤) ينظر : ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٥ .
٥) ينظر : تاريخ الإسلام ٥/ ٣٠١ ، والكاشف ١/ ٣٤٢ .
٦) ينظر : تقريب التهذيب ، ص ١٧٣ .

التعديل ، فقد ذكر ذلك الذهبي وهو يتحدث عن المتشددين في الجرح فقال: (وإذا ضَعَّفرجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فإن وافقه ولم يوثّق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل جرحه إلا مفسرا يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن اقرب) [١].

سند الرواية عند العقيلي وتخريج الحديث وبيان موضع التفرد:

أما الحديث الذي ضعفه العقيلي بسبب تفرد حفص بن عمر فقد ذكره بقوله : (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الضَّرِيرُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ طَهُورِ الْحَيْضِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (خُذِي سُكَيْكَتَكِ) فَقَالَتْ: أَصْنَعُ بِهَا مَاذَا؟ فَاسْتَحْيَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ تَعَالَيْ أُخْبِرُكِ، أَمُرِّيهَا عَلَى مَخْرَجِ الدَّمِ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ)[٢].

والحديث أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق : أبي مسلم ، عن أبي عمر الضرير، عن حماد بن سلمة ، عن عطاء بن السائب ، عن عكرمة ، عن عائشة الحديث،ثم قال الطبراني:لم يروِ هذا الحديث عن عطاء إلا حماد تفرد به أبو عمر[٣].

فالتفرد الذي ذكره العقيلي في شأن حفص متحقق ، والذي جعله سببا في تضعيفه، إلا أن هذا الاخير مما لا يُوَافَق عليه العقيلي لما تقدم من أقوال الأئمة فيه.

---

١) ينظر : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص ١٧٢.

٢) ينظر : الضعفاء الكبير للعقيلي ، ١/ ٢٧٢

٣) ينظر : المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني ، برقم (٢٣٩٤) ، ٣/ ٣٧

المثال الثاني : عُقْبَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْبَيْرُوتيُّ:

هو عقبة بن علقمة بن حُدَيج ، المَعَافِري ، أبو عَبْد الرحمن، البيروتي ، روى له النَّسَائي، وابن مَاجَهْ [١].

قول العقيلي فيه : ضعفه العقيلي بسبب التفرد فقال : (عُقْبَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْبَيْرُوتيُّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ) ، ثم اخرج له حديثين من طريقه عنه[٢].

أقوال المعدلين : ذكر ابن أبي حاتم عن أبي مسهرقوله فيه: (كان خيارا ثقة)، وقال أيضا : (سألت ابى عن عقبة بن علقمة فقال هو أحب إلي من الوليد بن مزيد)[٣] ، وذكره ابن حبان في الثقات ثم قال : (يعْتَبر حَدِيثه من غير رِوَايَة ابْنه مُحَمَّد بن عقبَة عَنهُ لِأَن مُحَمَّدًا كَانَ يُدْخَل عَلَيْهِ الحَدِيثَ ويجيب فِيهِ)[٤] ، ونقل السجزي عن الحاكم قوله فيه : (ثقة مأمون)[٥] ، وقال عنه الذهبي في الميزان : (صدوق ، مشهور)[٦]، وقال عنه في المغني: (ثِقَة)[٧] ، وقال عنه في الديوان : (صدوق)[٨] ،وقال في الكاشف : (صدوق يغرب)[٩] ، ونقل الحافظ ابن حجر التوثيق عن أبي مسهر، وعن

---

١) ينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠/ ٢١١ ، ٢١٣.
٢) ينظر : الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/ ٣٥٤ .
٣) ينظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ٣١٤ .
٤) ينظر : الثقات لابن حبان ٨/ ٥٠٠ .
٥) ينظر : سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري) ، تأليف: أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبيالطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ص ٢٠٧ .
٦) ينظر : ميزان الاعتدال ٣/ ٨٧ .
٧) ينظر : المغني في الضعفاء ٢/ ٤٣٧ .
٨) ينظر : ديوان الضعفاء ص ٢٧٧ .
٩) ينظر : الكاشف ٢/ ٢٩ .

ابن معين ، وعن ابن خراش ، وعن الحاكم ، وعن النسائي ، وعن ابن قانع[١] ، ونقل أيضا عن ابن حبان قوله فيه :(يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه محمد بن عقبة عنه)[٢] ، ولم يرجح شيئا مما نقله وكذلك في اللسان[٣] ، ورجح في التقريب أنه صدوق فقال : (عقبة بن علقمة صدوق، صدوق، لكن كان ابنه محمد يُدْخِل عليه ما ليس من حديثه)[٤].

أقوال المجرحين : قال ابن عدي فيه : (روى عَن الأَوْزاعِيّ ما لم يوافقه عليه أحد من رواية ابنه مُحَمد بن عقبة وغيره عنه)[٥] ، وكذلك ذكر الحافظ الحافظ ابن حجر عن العقيلي قوله فيه: (لا يتابع على حديثه)[٦] ، واعتبره تضعيف له .

مناقشة الأقوال والترجيح بينها :

بعد هذا العرض يتبين أن عقبة بن علقمة صدوق مقبول ، إلا أن الرواية عنه من طريق ابنه ضعيفة ، لأن ابنه كان ممن يقبل التلقين ويُدخِل على حديث أبيه ما ليس منه ، فنزل بذلك عن رتبة الثقة ، ولهذا جعل ابن حبان حديث عقبة في الاعتبار وكذلك اشار ابن عدي إلى عدم موافقة غيره له في ما يرويه عن الاوزاعي وهذا ما سبقهم به العقيلي فقال لا يتابع على حديثه ، ولكن يبقى عقبة في حيز القبول، فيكون بذلك صدوقا وهذا ما رجحه الحافظ الذهبي في كتبه الثلاث ، وما رجحه الحافظ ابن حجر في التقريب .

---

١) لم أعثر على هذه الأقوال فيما بين يدي من مصادر .
٢) ينظر: تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٦، ٢٤٧ .
٣) ينظر: لسان الميزان ٧/ ٣٠٧ .
٤) ينظر: تقريب التهذيب ص ٣٩٥ .
٥) ينظر : الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٤٩١.
٦) ينظر: تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٦، ٢٤٧.

سند الرواية عند العقيلي وتخريج الحديث وبيان موضع التفرد:

أما العقيلي فقد جعله في الضعفاء بسبب تفرده في روايته عن الأوزاعي ، إذ قال :(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ الْبَيْرُونِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا صِيَامَ بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانُ) ، وَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَيْهَا مَسْكَتَيْنِ مِنْ وَرِقٍ قَدْ لُوِيَ عَلَيْهِمَا ذَهَبٌ فَقَالَ: (أَلَا أُخْبِرُكِ بِأَحْسَنَ مِنْ هَذَا يَا عَائِشَةُ، تَنْزَعِينَ هَذَا الذَّهَبَ وَتَجْعَلِينَهَا بِزَعْفَرَانٍ، فَإِذَا كَأَنَّهُمَا ذَهَبٌ)) ، الْحَدِيثَانِ غَيْرُ مَحْفُوظَيْنِ مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ قَدْ رُوِيَا مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ[١].

أما الحديث الأول فقد أخرجه ابن عدي في الكامل[٢] ، وابن عساكر في تاريخه[٣] ، من طريق محمد بن عقبة بن علقمة عن أبيه عن الاوزاعي ، عن العلاء بن عبد الرحمن بن عقبة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد تابعه يحيى الجرجاني في أماليه[٤] ، من طريق بقية بن الوليد عن الأوزاعي وبقية مدلس وقد عنعن ، فلا اعتبار بهذه المتابعة.

وأخرجه ابن ماجة في سننه من طريقين ، الاول من طريق أَحْمَد بْن عَبْدَةَ، عن عَبْد الْعَزِيزِ بْن مُحَمَّدٍ ، والثاني من طريق هِشَام بْن عَمَّارٍ، عن مُسْلِم

---

١) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/ ٣٥٤ .

٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال ، ترجمة : عقبة بن علقمة البيروتي ، ٦/ ٤٩٢ .

٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ، برقم (٦٨٦٦) ، ٥٥/ ٣٢ .

٤) ينظر: ترتيب الأمالي الخميسية للشجري ، تأليف : يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت: ٤٩٩ هـ) ، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: ٦١٠هـ) ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ ، لسنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م ، برقم ، (١٩٠١) ، ٢/ ١٤٥.

بْن خَالِدٍ ، عن العلاء بن عبد الرحمن بن عقبة عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، الحديث[١].

وأخرجه ابو داود من طريق قتيبةُ بن سعيد ، عن عبدالعزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن بن عقبة عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، الحديث [٢].

وأخرجه الترمذي من طريق قتيبة بن سعيد، عن عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن بن عقبة عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، الحديث [٣].

وأخرجه النسائي من طريق عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مُحَمَّدٍ، عن مُحَمَّد بْن رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ عُتْبَة بْن عَبْدِ اللهِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، الحديث [٤] .

وأخرجه ابو عوانة من عدة طرق ، الاول من طريق عَلِيّ بْن إِشْكَابَ ، عن مُحَمَّد بْن رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ، والثاني من طريق عُثْمَان بْن خُرَّزَاذَ، عن مَالِك بْن عَبْدِ الْوَاحِدِ ، عن الْحَسَن بْن حَبِيبِ بْنِ نُدْبَةَ، عن رَوْح بْن الْقَاسِمِ، والثالث من طريق أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيّ، عن قُتَيْبَةُ بْن سَعِيدٍ، عن عبدالعزيز بن محمد، والرابع من طريق أَبِي إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيّ، عن مُحَمَّد بْن وَهْبِ بْنِ عَطِيَّةَ، عن بَقِيَّة ، عَنِ الزُّبَيْدِيّ، والخامس من طريق جَعْفَر بْن مُحَمَّدٍ الطَّيَالِسِيّ، عن يَحْيَى بْن مَعِينٍ، عَنْ عَفَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ـ

---

١) ينظر: سنن ابن ماجه ، ابواب الصيام ، بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ أَنْ يُتَقَدَّمَ رَمَضَان بِصَوْمٍ إِلَّا مَنْ صَامَ صَوْمًا فَوَافَقَهُ ، برقم (١٦٥١) ، ٢/ ٥٦٤ .

٢) ينظر: سنن أبي داود ، كتاب الصوم ، باب كراهية فيمن يصل شعبان برمضان، برقم (٢٣٣٧)، ٤/ ٢٥.

٣) ينظر: سنن الترمذي ، أبواب الصوم ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي مِنْ شَعْبَانَ لِحَالِ رَمَضَانَ ، برقم (٧٣٨) ، ٢/ ١٠٧.

٤) ينظر: السنن الكبرى للنسائي ، كتاب الصيام ، صيام شعبان ، برقم (٢٩٢٣) ، ٣/ ٢٥٤.

كلهم ـ ، عَنِ الْعَلَاءِ بن عبد الرحمن بن عقبة ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، الحديث [١].

وأخرجه البيهقي من طريقين، الأول من طريق أَبِي الْحَسَنِ عَلِيّ بْن أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، عن أَحْمَد بْن عُبَيْدٍ الصَّفَّار، عن أَبِي مُسْلِمٍ، عن سُلَيْمَان بْن دَاوُدَ ، والثاني من طريق أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ ، عن أَبِي النَّضْرِ الْفَقِيهَ، عن مُحَمَّد بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قُتَيْبَةَ الطُّوسِيَّ، عن قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ ـ كليهما ـ عن عَبْد الْعَزِيزِ بْن مُحَمَّدٍ ، عن العلاء بن عبد الرحمن بن عقبة عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، الحديث[٢].

وأخرجه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم من طريق أَحْمَد، عن عَبَّاس بْن مُحَمَّدٍ الدُّورِيّ، عن يُونُس بْن مُحَمَّدٍ ،عن مسلم بن خالد عن العلاء بن عبد الرحمن بن عقبة عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، الحديث[٣].

وأخرجه يحيى الجرجاني من طريقين ، الاول من طريق أَبِي طَاهِرٍ مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عن أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْد اللَّهِ بْن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حِبَّانَ، عن مُحَمَّد بْن نُصَيْرٍ، عن إِسْمَاعِيل بْن عَمْرٍو، عن زُهَيْر بْن مُعَاوِيَةَ ، والثاني من طريق أَبِي طَاهِرٍ عَبْد الْكَرِيمِ بْن عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن أَبِي الْحَسَنِ عَلِيّ بْن الْحَسَنِ بْنِ بُنْدَارٍ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بْن عَمْرِو بْنِ أَبِي كَرْبٍ ، عن سَعِيد بْن عَمْرٍو ، عن بَقِيَّة، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ـ

---

١) ينظر: مستخرج أبي عوانة ، كتاب الزكاة ، بَابُ بَيَانِ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ آخِرِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَبَيَانِ الْخَبَرِ الْمُعَارِضِ لَهُ الْمُبِيحِ صَوْمَهُ، وَالْخَبَرِ الْمُبَيِّنِ فَضِيلَةَ صَوْمِهِ عَلَى صَوْمِ سَائِرِ الشُّهُورِ، وَالدَّالِّ عَلَى تَوْهِينِ الْخَبَرِ النَّاهِي عَنْ صِيَامِهِ ، برقم (٢٧٠٩) و(٢٧١٠) و(٢٧١١) و(٢٧١٢) و (٢٧١٣) ، ٢/ ١٧١، ١٧٢ .

٢) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الصيام ، بَابُ الْخَبَرِ الَّذِي وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنِ الصِّيَامِ إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ ، برقم (٧٩٦١) و (٧٦٦٢) ، ٤/ ٣٥٢، ٣٥٣ .

٣) ينظر: المجالسة وجواهر العلم ، تأليف : أبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي ، (٣٣٣هـ) ، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، جمعية التربية الإسلامية ـ البحرين – أم الحصم ، دار ابن حزم ـ بيروت – لبنان ، لسنة ١٤١٩هـ ، برقم (٢٦٥٤) ، ٦/ ٢٩١ .

كليهما ـ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، الحديث [١] .

وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أحمد بن محمد بن نافع ، عن عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر ، عن أبيه عبد الله ، عن المنكدر بن محمد عن محمد بن المنكدر، عن عبد الرحمن بن يعقوب الحرمي عن أبي هريرة رضي الله عنه ، الحديث [٢].

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه من طريق إِسْحَاق بْن يَحْيَى ، عن مُحَمَّد بْن عُبَيْدٍ، عن إِبْرَاهِيم بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، الحديث [٣].

فالحديث تفرد به عقبة عن الأوزاعي ولم يتابعه عن الاوزاعي إلا بقية وهو مدلس وقد عنعنه فلا إعتبار بها لأنها ضعيفة فيبقى التفرد.

أما قول العقيلي لا يتابع عليه ، فليس على إطلاقه بل أراد به عدم المتابع لعقبة عن الأوزاعي وإلا فقد تابع الأوزاعي عن العلاء كثير منهم (عبد العزيز بن محمد و عتبة بن عبد الله و مسلم بن خالد و زهير بن معاوية والزبيدي) كلهم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وتابع العلاء محمدُ بنُ المنكدر، عن ابيه عن أبي هريرة الحديث.

---

١) ينظر: ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، باب في مجلس في الفوائد وفِي فَضْلِ لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَفَضْلِ صَوْمِهِ ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ ، برقم (١٥٥١) و (١٩٠١) ، ٢/ ٥١ ، ١٤٥.

٢) ينظر: المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني ، باب الألف من اسمه أحمد ، برقم (١٩٣٦) ، ٢/ ٢٦٤ .

٣) ينظر: معجم ابن الأعرابي ، تأليف: أبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري (٣٤٠هـ) ، تحقيق : عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، لسنة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ، برقم (١١٩٨) ، ٢/ ٦٠٦ .

هذا بالنسبة للحديث الأول أما الحديث الثاني فقد أخرجه أحمد في مسنده من طريق مُحَمَّد بْن سَلَمَةَ بْنِ الْأَسْوَدِ وَمَرْوَان بْنِ شُجَاعٍ ، عَنْ خُصَيْفٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، الحديث [١].

وأخرجه أبو يعلى في مسنده من طريق دَاوُد بْن رُشَيْدٍ ، عن محمد بن سلمة، عن خصيف ، عن مجاهد ، عن عائشة رضي الله عنها ، الحديث[٢].

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق، محمد بن سلمة، عن خصيف، عن مجاهد ، عن عائشة رضي الله عنها ، الحديث[٣].

وأخرجه النسائي في سننه الكبرى [٤] والصغرى [٥] من طريق الرَّبِيع بْن سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ، عن إِسْحَاق بْن بَكْرٍ عن أَبِيه ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، الحديث.

فليس في هذه الطرق جميعها متابعة لعقبة بن علقمة عن الأوزاعي ، فالحديث قد تفرد به عقبة عن شيخه وهذا من التفرد النسبي لا المطلق ، لأنه قد وردت متابعات للحديث عن غير الأوزاعي كما ذكرنا .إذاً قول العقيلي لايتابع عليه ، أراد به التفرد النسبي ، والراوي متفرد عن شيخه فقط،

---

١) ينظر: مسند أحمد ، مسند عائشة الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما، برقم (٢٤٠٤٧) ، ٤٠/ ٥١ .

٢) ينظر: مسند أبي يعلى ، تأليف : أبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي ، الموصلي ، (٣٠٧هـ) ، تحقيق: حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث – دمشق ، ط١ ، لسنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، برقم (٦٩٥٢) ، ١٢/ ٣٨٤ .

٣) ينظر: مسند إسحاق بن راهويه ، مَا يُرَوَى عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، برقم (١١٩٤) ، ٣/ ٦١٨ .

٤) ينظر: السنن الكبرى للنسائي ، كتاب الزينة ، باب الْكَرَاهِيَةُ لِلنِّسَاءِ فِي إِظْهَارِ الْحُلِيِّ وَالذَّهَبِ ، برقم (٩٣٨١) ، ٨/ ٣٥٧ .

٥) ينظر: سنن النسائي ، كتاب الزينة ، الْكَرَاهِيَةُ لِلنِّسَاءِ فِي إِظْهَارِ الْحُلِيِّ وَالذَّهَبِ ، برقم (٥١٤٣)، ٨/ ١٥٩.

وقد جعله العقيلي في الضعفاء وهو صدوق، كما بينا سابقا ، فلماذا ضعف العقيلي عقبة بن علقمة ؟ مع أن تفرده نسبي وليس مطلقا .

ونستطيع القول أن منهج العقيلي في التعليل بالتفرد هو: أن كل راو تفرد برواية عن شيخ من الشيوخ ولو بوجه من وجوه التفرد فهو ضعيف عنده سواء كان الراوي ثقة أو صدوقا ، وإلا فهو يذكر إن كان للراوي سبب آخر للتضعيف لكننا لم نجد لكثير من الرواة غير وصف التفرد، ليجعله سببا في تضعيفهم وبالتالي كان سببا لإيرادهم في كتاب الضعفاء .

وبعد كل ما أوردناه أقول: قد رسم العقيلي لنفسه منهجا في تعليل روايات الثقات والصدوقين مستمدا هذا المنهج ممن سبقه من العلماء ، إلا أن من سبقه في هذا الفن قد ضَعَّفَ وَرَدَّ تفردات الثقات ومن دونهم ممن هو مقبول الرواية ولكن كان يقتصر على تضعيف الراوية دون الراوي، أو قبولها إن وَجَد لها متابعةً ، ونضرب لذلك مثلا ، فقد زاد مالك بن أنس في حديث صدقة الفطر لفظة (من المسلمين) وكان أحمد بن حنبل يتهيب هذه الزيادة حتى توبع مالك، فقد نقل عنه أبو داود ذلك ، إذ قال : (كُنْتُ أَتَهَيَّبُ حَدِيثَ مَالِكٍ : (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) ، فَحَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُمَحِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ؟ قَالَ فِيهِ: (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) ، وَالْعُمَرِيُّ يَقُولُ: (مِنَ الْمُسْلِمِينَ)[1].

وفي دراسةٍ حديثةٍ لمنهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها يطلعنا الباحثُ على أن البخاري صحح الحديث لسببين إذ قال : (وممن صحح هذه الزيادة واحتج بها الإمام البخاري – في صحيحه – حيث ترجم بما يدل على ذلك في باب صدقة الفطرة على العبد وغيره من المسلمين وقد اعتمد البخاري في تصحيح هذه الزيادة على ثقة مالك وحفظه وإتقانه وعدم انفراده

---

١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني ، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ) ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية ـ مصر، ط١ ، لسنة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م ، ص ٤٣١.

بهذه الزيادة فقد تابعه عليها غيره)[١] ، ونقل ذلك ابن رجب أيضا ، إذ قال: (وقد قال أحمد في رواية عنه: كنت أتهيب حديث مالك (من المسلمين) يعني حتى وجده من حديث (العمريين) قيل له: أمحفوظ هو عندك (من المسلمين)؟ قال: نعم ، وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة (واحد من الثقات) ، ولو كان مثل مالك، حتى يتابع على تلك الزيادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك، ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار)[٢].

ولكنَّ العقيليَ أدخل في كتابه قسماً منهم مضعفاً لهؤلاء الثقات بسبب تفردهم في بعض رواياتهم وهذا ما عرفناه من خلال ما أوردت في هذا المطلب والذي سبقه .

١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) ، تأليف : أبي بكر كافي ، دار ابن حزم بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م ، أصل الكتاب أطروحة ماجستير في الحديث وعلومه، من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م ، ص ٣٥٢.

٢) ينظر : شرح علل الترمذي ٢/ ٦٣٢.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من اعداد هذا البحث ، ختمنا بالنتائج الآتية :

١. العقيلي هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد بن صاعد بن العُقَيْلِي احد علماء الجرح والتعديل الذين استوطنوا البصرة وبغداد – عراقي الأصل – من علماء القرن الرابع الهجري ، وقد أخذ علم الحديث على كثير من مشايخ عصره على مختلف امصارهم ، وتتلمذ على يديه الكثير توفي سنة (٣٢٥هـ) .

٢. ارتحل في طلب العلم إلى عدة بلدان وأخذ العلم على ابرز علماء وشيوخ كل بلد .

٣. من آثاره العلمية كتاب الضعفاء الكبير وهو مطبوع، وكتاب في التاريخ وكتاب في العلل و كتاب في الصحابة إلا إنها مفقودة .

٤. إنَّ منهج العقيلي في استعمال لفظ التفرد هو قوله: (لا يتابع عليه) ، فقد اعتمد عليه كلياً إذ أنه ذكرها أكثر من أربعمائة مرة في كتابه الضعفاء ، ولم يستخدم لفظة (تفرد) مطلقا ، واستخدم لفظ (لا يعرف إلا به) ولفظ (ولايحفظ إلا عنه) وغيرها على قلة، وهي من الألفاظ غير الصريحة في التفرد.

٥. لم يفرق العقيلي في تعليله بالتفرد بين من وثقه غيره أو كان في رتبة صدوق أو كان مردود الرواية ، فيضعفهم بسبب التفرد مطلقا .

٦. قد فارق العقيلي في منهجه هذا السالف الذكر من سبقه من العلماء، فكان منهجهم في التفرد هو رد رواية الثقة مع عدم تضعيف الراوي بسببها، أما العقيلي فقد ضَعَّف الراوي بسبب التفرد ولو في رواية واحدة .

٧. الرواة الذين ضَعَّفهم العقيلي بسبب التفرد من الثقات قليل جداً، إذ لا يتجاوزون العشرة ، في مقابل ستة مائة راوٍ قد أصاب فيهم أو قارب

الصواب ، فهذه النسبة في منهجه لا تعد شيئا في جانب الأحكام الأخرى الصحيحة ، بالإضافة إلى أنَّ هؤلاء الثقات منهم من تكلم به غيره من الأئمة كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى والقطان وابن عيينة وأبن معين وأحمد بن حنبل والبخاري ، فكما لا يعاب على هؤلاء في اجتهادهم فكذلك لا يعاب على العقيلي فيما صدر عنه من أحكام .

٨. الأحكام التي أطلقها العقيلي على الرواة المتفردين هو مصيب في غالبها لاسيما وهو من المتشددين ، فلا يطعن في أحكامه لأنه مجتهد وقد حكم بما أدى إليه اجتهاده .

المصادر والمراجع:

١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الجيل، بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
٢. ألفية السيوطي في علم الحديث، تأليف:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ)،تحقيق:ماهر ياسين فحل،المكتبة العلمية – بيروت.
٣. الإنباه على قبائل الرواة ، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ، ط١ ، لسنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٤. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت .
٥. الأنساب، تأليف: أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (ت: ٥٦٢هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، وآخرون ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، ط١ ، لسنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
٦. الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط ، تأليف: أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٠٧هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤١١ هـ .

٧. تاريخ ابن معين – رواية الدوري، تأليف: أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– مكة المكرمة، ط ١، لسنة ١٣٩٩هـ .
٨. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، تأليف: أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ) ، تحقق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق .
٩. تاريخ أسماء الثقات ، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الناشر الدار السلفية ـ الكويت ، ط١، لسنة ١٤٠٤ هـ .
١٠. التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق : محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن .
١١. تاريخ بغداد ، تأليف : أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .
١٢. تاريخ دمشق ، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ) ، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر ، لسنة ١٩٩٥م .
١٣. تاريخ علماء الأندلس ، تأليف: أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي ، المعروف بابن الفرضي (ت: ٤٠٣هـ) ، تحقيق : السيد

عزت العطار الحسيني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، لسنة ١٤٠٨ هـ .

١٤. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ، تأليف: أبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربعي (ت: ٣٧٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الله أحمد سليمان الحمد ، دار العاصمة ــ الرياض ، ط١ ، لسنة ١٤١٠ هـ .

١٥. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة .

١٦. ترتيب الأمالي الخميسية للشجري ، تأليف : يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت: ٤٩٩ هـ) ، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت: ٦١٠هـ) ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ ، لسنة ١٤٢٢ هـ .

١٧. تقريب التهذيب، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة،دار الرشيد- سوريا، ط١،لسنة ١٤٠٦هـ، ص١٥٠.

١٨. التقريب والتيسير للنووي، تأليف: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ، ٦٧٦هـ) ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ ، لسنة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

١٩. تكملة الإكمال ، تأليف : أبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: ٦٢٩هـ)، تحقيق:عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة،ط١، لسنة ١٤١٠هـ.

٢٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت:٧٤٢هـ) ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، مؤسسة البحث – بيروت ، ط١ ،لسنة ١٩٨٠ م .
٢١. تهذيب اللغة ، تأليف : أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، (ت : ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١.
٢٢. التوضيح الأبهر ، تأليف: شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق : عبد الله بن محمد عبدالرحيم البخاري، مكتبة أضواء السلف، ط ١، لسنة ١٩٩٨م.
٢٣. الثقات ، تأليف : أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي ، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ) ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ط١ ، لسنة ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .
٢٤. الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، تأليف : صالح بن حامد الرفاعي، دار الخضيري ـ المدينة النبوية ، لسنة ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م.
٢٥. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ، تأليف: أبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (ت: ٨٧٩هـ) ، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ، مركز النعمان ـ اليمن ، ط١ ، لسنة ٢٠١١ م .
٢٦. الجامع الكبير المعروف بـ (سنن الترمذي) ، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي،(ت:٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي– بيروت، لسنة ١٩٩٨م .

٢٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه المعروف بـ (صحيح البخاري) ، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق:محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٨. الجرح والتعديل ، تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١، لسنة ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م .
٢٩. جمهرة اللغة ، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت : ٣٢هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط ١.
٣٠. ديوان الإسلام، تأليف: شمس الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، لسنة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
٣١. سنن أبي داود ، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ،تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي ، دار البحث العالمية ، ط١، لسنة ٢٠٠٩ م .
٣٢. السنن الكبرى ، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق : حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة البحث – بيروت ، ط١، لسنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
٣٣. سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري) ، تأليف: أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) ،

تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٣٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب تأليف : أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد ابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق – بيروت ، ط ١، لسنة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
٣٥. شرح علل الترمذي ، تأليف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار – الزرقاء ــ الأردن، ط١، لسنة ١٤٠٧هـ.
٣٦. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت:٣٥٤هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة البحث – بيروت ، ط٢، لسنة ١٤١٤هـ.
٣٧. الضعفاء الكبير ، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ، (ت: ٣٢٢هـ) ،تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المكتبة العلمية ـ بيروت ، ط١ ، لسنة ١٩٨٤م .
٣٨. طبقات الحفاظ ، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق : الشيخ زكريا عميرات ، ط١ ، لسنة ١٤٠٣هـ .
٣٩. العبر في خبر من غبر، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت .
٤٠. علل الحديث لابن أبي حاتم ، تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت:

٣٢٧هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي ، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

٤١. علل الدارقطني ، تأليف : أبي الحسن علي بن عُمَر بن أحمد بن مهدي الدارقطني(ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار طيبة – الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤٢. العلل الكبير للترمذي، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، أبي المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي،مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ .

٤٣. العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ .

٤٤. علوم الحديث ومصطلحه، تأليف: د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط ١٥، لسنة ١٩٨٤ .

٤٥. فتح الباب في الكنى والألقاب ، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت: ٣٩٥هـ) ، تحقيق : أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي ، مكتبة الكوثر – السعودية – الرياض ، ط١ ، لسنة ١٩٩٦م .

٤٦. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تأليف: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت: ٩٢٦ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم ، وماهر الفحل ، دار الكتب العلمية ، ط ١، لسنة ١٤٢٢هـ .

٤٧. الفصل للوصل المدرج في النقل ، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني ، دار الهجرة ، ط١ ، لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٤٨. قواعد العلل وقرائن الترجيح، تأليف : عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي ، دار المحدث ، ط ١، ١٤٢٥ هـ .
٤٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة ، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن . جدة، ط ١، ١٤١٣هـ .
٥٠. الكامل في ضعفاء الرجال ، تأليف: أبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، وعبد الفتاح أبو سنة ، والكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ، ط١ ، لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٥١. كتاب العين تأليف ، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د . مهدي المخزومي، د . إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
٥٢. اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، دار صادر – بيروت .
٥٣. لسان العرب ، تأليف : جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت: ٧١١هـ) ، دار صادر. بيروت ، ط٣ ، لسنة ١٤١٤هـ.
٥٤. لسان الميزان،تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، ط١ ، لسنة ٢٠٠٢ م .

٥٥. المتكلمون في الرجال ، تأليف: شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت : ٩٠٢هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر – بيروت، ط ٤، لسنة ١٤١٠هـ.
٥٦. المجالسة وجواهر العلم ، تأليف : أبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي ، (٣٣٣هـ) ، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، جمعية التربية الإسلامية ــ البحرين – أم الحصم ، دار ابن حزم ــ بيروت – لبنان ، لسنة ١٤١٩هـ .
٥٧. المجتبى من السنن المعروف بـ (السنن الصغرى للنسائي) ، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، ط ٢، لسنة ١٤٠٦هـ.
٥٨. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني ، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ) ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية ــ مصر، ط١ ، لسنة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
٥٩. مستخرج أبي عوانة ، تأليف: أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: ٣١٦هـ) ، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٦٠. مسند أبي يعلى ، تأليف : أبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي ، الموصلي ، (٣٠٧هـ) ، تحقيق: حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث – دمشق ، ط١ ، لسنة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٦١. مسند إسحاق بن راهويه ، تأليف: أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (٢٣٨هـ) ، تحقيق : د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي ، مكتبة الإيمان – المدينة المنورة ، ط١، لسنة ١٤١٢هـ.

٦٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تأليف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة البحث، ط١، لسنة ١٤٢١ هـ .

٦٣. مسند الإمام عبد الله بن المبارك ، تأليف : عبد الله بن المبارك بن واضح (١٨١هـ)، تحقيق : صبحي البدري السامرائي ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .

٦٤. مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي تأليف: أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ) ، تحقيق: نبيل هاشم الغمري ، دار البشائر ــ بيروت ، ط١، لسنة ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

٦٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المعروف بـ (صحيح مسلم) ، تأليف: أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٦٦. مصنف ابن أبي شيبة ، تأليف : أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١، ١٤٠٩هـ.

٦٧. معجم ابن الأعرابي ، تأليف: أبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري (٣٤٠هـ) ، تحقيق : عبد المحسن بن

إبراهيم بن أحمد الحسيني ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، لسنة ١٤١٨ هـ.

٦٨. المعجم الكبير، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم – الموصل ، ط٢ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م.

٦٩. معجم مقاييس اللغة ، تأليف : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط ٢ ، لسنة ١٣٩٩هـ.

٧٠. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ) ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية ، ط١ ، لسنة ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م .

٧١. معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بـ (مقدمة ابن الصلاح) ، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق : عبد اللطيف الهميم ، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية ، ط١، لسنة ١٤٢٣هـ.

٧٢. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تأليف: أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي(٢٣٣هـ)،تحقيق:د.أحمد محمد نور سيف،دارالمأمون للتراث– دمشق.

٧٣. المنتقى لابن الجارود ، تأليف : أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري ،(ت: ٣٠٧ هـ) مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت ، ط١ ، لسنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، تحقيق : عبدالله عمر البارودي .

٧٤. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) ، تأليف : أبي بكر كافي ، دار ابن حزم بيروت ، ط١ .
٧٥. منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل ، أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير، تأليف: أبي عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، دار المحدثين ، ط ١، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م .
٧٦. الموطأ ، تأليف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (١٧٩هـ)، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ـ الإمارات ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
٧٧. الموقظة في علم مصطلح الحديث، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق : عبد الفتاح أبي غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ــ حلب، ط ٢، لسنة ١٤١٢هـ .
٧٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار المعرفة ، بيروت – لبنان، ط ١، لسنة ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م .
٧٩. نزهة النظر في توضيح نخبة في مصطلح أهل الأثر ، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، سفير ـ الرياض، ط ١.